روناهي
عين الحقيقة

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
shrktronahi@gmail.com
المكتب الرئيسي: ٠٣٨٢٧٤١٩٦
(القامشلو - حي الهري-طريق عامودا شارع روناهي/الفرنك)
r.ronahi2011@gmail.com
ronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165
rojnama ronahi
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 938541707
@rojnameyaronahi2011
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

دعماً للمرضى والمحتاجين.. استمرار حملة المساعدات الإنسانية من الهلال الأحمر الكردي

قامشلو/ علي خضير ـ تحدّث عضو الهلال الأحمر الكردي في قامشلو، حول الحملة الإغاثية التي أطلقها الهلال الأحمر الكردي، مبيناً، أنّها استهدفت العائلات المحتاجة وذوي الأمراض المزمنة، في خطوة تهدف إلى دعم الأهالي الذين يواجهون أوضاعاً إنسانية ومعيشية صعبة، وذلك بمشاركة أربعة فرق ميدانية تعمل في عدد من مدن وبلدات المنطقة.

بدأ الهلال الأحمر الكردي منذ السادس من شهر أيار الجاري، حملة إغاثية في مقاطعة الجزيرة تتضمن توزيع ٢٠ ألف سلة غذائية على العائلات المُحتاجة والتي تعاني صعوبةً في الأوضاع المعيشية.

المساعدة ولو بالقليل.. عمل إنساني كبير

وفي السياق، تحدث لصحيفتنا "روناهي"، عضو الهلال الأحمر الكردي "فرحان سليمان"، عن هدف الحملة؛ "إن الغاية من الحملة، هو تقديم يد العون لمن يعاني من أمراض مزمنة، والعوائل التي تعاني أوضاعاً معيشية متأزّمة، في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وارتفاع سعر صرف الدولار، وتعويض الأهالي المُحتاجين حسب الإمكانات المتوفرة".

مُبيّناً، إلى أنَّ هذه المساعدات كانت قد أُرسلت مسبقاً من باشور كردستان والهلال الأحمر الكردستاني، دعماً لمناطق روج آفا، وأنَّ الجهات التي تمّ تحديدها للاستفادة من الحملة هي (مرضى السرطان، والكلية، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأرامل، وذوو الدخل المحدود).

وأفاد، إنَّ الحملة تُنفَّذ بأربعة فرق ميدانية، وتشمل مدن (الحسكة، قامشلو، ديرك، كركي لكي، تل تمر، زركان، جل آغا، رميلان، تربه سبيه، والدرباسية)، مؤكّداً أنَّها ستستمر حتى الانتهاء من الأسماء المقدّمة من المجالس والكومينات، حتّى يتسلّم آخر مواطن يحتاج هذه المساعدة ويستحقّها.

الحملة مستمرّة حتى تستهدف جميع المدن

وكشف سليمان مضمون السلّة الغذائية المقدّمة من الهلال الأحمر الكردي؛ "هذه المساعدة عبارة عن سلال غذائية تضم عدّة أصناف للمواد الغذائية، (رز برغل، فاصولياء، عدس، زيت نباتي، سكر، رب البندورة، شاي أسود).

وأوضح، إنّه تمّ تخصيص ٧٠٠٠ سلّة غذائية لمدينة الحسكة فقط، وتمّ الانتهاء إلى الآن من التوزيع في مناطق ديرك وكركي لكي وجل آغا ورميلان، ويتمّ التوزيع الآن في مدينتي قامشلو والحسكة، وخلال الأيام المقبلة سيتم توزيع السلال الغذائية واستكمالها في تربه سبيه وعامودا والدرباسية وزركان وتل تمر.

وفي ختام حديثه، قال عضو الهلال الأحمر الكردي بقامشلو "فرحان سليمان"؛ "تواصل فرقنا الميدانية حملة توزيع المساعدات الغذائية، بهدف الاستجابة الإنسانية وتغطية القوائم المعتمدة والمقدمة من المجالس والكومينات المحلية، ونسعى من خلال هذه الحملة إلى ضمان وصول الدعم الإغاثي إلى مستحقيه وتلبية احتياجات العائلات الفقيرة في المنطقة".

مهجرو السويداء.. أزمة إنسانية متفاقمة في مراكز الإيواء ومطالب بالعودة الآمنة

يعيش المهجّرون من ريف محافظة السويداء أوضاعاً إنسانية صعبة داخل مراكز الإيواء، وسط مطالبات بالعودة الآمنة والتعويض بعد خسارة منازلهم ومتلكاتهم.

تستمر معاناة المهجّرين والنازحين داخلياً من السوريين في مختلف المناطق، بدءاً من الشمال من سري كانيه مروراً بعفرين ووصولاً إلى الجنوب، وبالتحديد في مدينة السويداء التي لا يزال أغلب سكان ريفها مهجرين، بانتظار إنصافهم عبر إتاحة المجال للعودة إلى قراهم.

وفي الصدد، التقت "وكالة أنباء هاوار" العديد من المهجرين المقيمين في مبنى القصر العدلي الذي حُوّل إلى مركز إيواء من أجل تسليط الضوء على مأساتهم، وطرح مطالبهم للرأي العام.

شاهدٌ على مقتل ٢٥ شخصاً من أبناء قريته

المواطن "جمال سيف الدين" من قرية ولغا، قال: "بأنه هجر من السويداء في ٢٠٢٥/٧/١٤، تحت وابل القصف وعمليات القتل التي طالت قريته، ليلجأ إلى مبنى القصر العدلي كنازح يحتاج إلى مأوى".

ويضم المركز قرابة ٨٠٠ شخص من المهجرين من مختلف القرى، وخاصة الشمالية والغربية لمدينة السويداء.

وأشار "سيف الدين" إلى أنه كان شاهداً على مقتل نحو ٢٥ شخصاً من سكان قريته التي تعرضت للقصف بالدبابات على يد فصائل الحكومة المؤقتة، إلى جانب نهب ما تبقى من بيوت، واستملاك بعضها، وحرق الباقي.

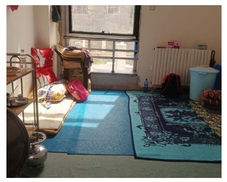

أوضاع معيشية صعبة

أما المواطنة "دلال نجيب كوري" المنحدرة من قرية الثعلة، فأشارت إلى أن "الدواعش" هم من أجبروهم على النزوح في ١٤ من شهر تموز للعام الماضي.

المدة، منتقداً توقف المساعدات وغياب الحلول لأوضاعهم الإنسانية.

وفي هذا الصدد، أشارت "رهام المعماد العقباني"، مديرة القصر العدلي في السويداء، الذي حُوّل إلى مركز لإيواء النازحين، إلى أن الصعوبات تتمحور حول ضعف الدعم المقدم، ولا سيما المواد الغذائية، داعيةً منظمات الأمم المتحدة إلى التدخل وإغاثة المهجّرين في القريب العاجل.

مطالبات بالعودة والتعويض

أما عن العودة الآمنة، فأشار المواطن "جمال سيف الدين" إلى أنه، وحتى الآن، لم يتواصل معهم أي مسؤول في السويداء أو الحكومة لشرح آلية أو كيفية عودتهم الجماعية، سواء عبر "الدول الضامنة" أو غيرها.

وطالب الجهات المعنية في السويداء، بضرورة العمل على ملف إعادتهم إلى قراهم التي هُجّروا منها منذ ما يقارب العام، مشيراً، إلى أن المنزل الذي بناه تطلّب منه ٤٧ عاماً من العمل والجهد، قبل أن يتركه خلفه من دون معرفة مصيره أو أوضاعه.

وفي السياق ذاته، طالبت المواطنة "دلال نجيب كوري" بضرورة تحقيق عودة كريمة إلى منازلهم، منوّهةً، إلى أن حملة التهجير الأخيرة تسببت لهم بخسائر كبيرة في المحاصيل الزراعية، من دون أي تعويضات.

أما المواطن "مطيع زهر الدين"، فقال: "لا معنى للعودة الآمنة من دون تعويض، بعد أن حُولت أراضيه ومتلكاته إلى "رماد"، مؤكداً، أنه تعرّض إلى جانب عدد من أبناء قريته، للتهديد من قبل الجهات المسيطرة على القرية، عندما حاولوا العودة لإلقاء نظرة على متلكاتهم.

وتتمحور مطالب المهجّرين حول استبعاد المجموعات العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة في سوريا، والمسيطرة على ريف السويداء، وأن تتم عملية العودة عبر ضمانات دولية تشرف عليها الأمم المتحدة، معربين عن عدم ثقتهم بأي ضمانات داخلية.

مراكز توزيع صحيفة روناهي وإقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧- فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨ -فرع (٢) مقابل الصيدلية العيالة ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٦٠٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم -الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧/ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٩٦٦٢٧٤٥٧٤٥٧٣٣ / المكتبة الرئيسية - كركي لكي- ٧٥٤٤١٦ / عامودا (مكتبة آرين ٧٢٣٢٣٣) / دريكية (مكتبة سما ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

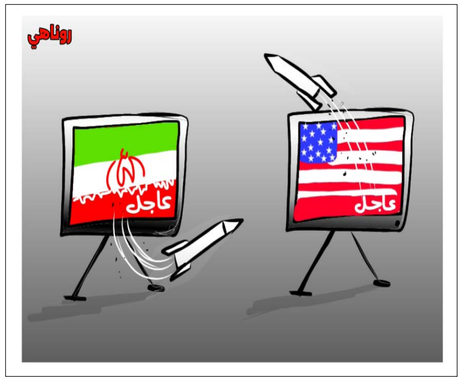

أسست عام ٢٠١١ ـ السنة الخامسة عشرة | العدد: ٢٤٢٣ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٤٢٣ | الجمعة ـ ٢٢ أيار ٢٠٢٦م | (٥٠٠) ل.س

روهات خليل: الحفاظ على مكتسبات المرأة أولوية في الدمج أو التنسيق المؤسساتي

أكدت رئيسة هيئة المرأة في إقليم الجزيرة "روهات خليل"، أنّ الاجتماع المشترك الذي عُقد في دمشق مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان ركّز على واقع المرأة السورية ومكتسباتها خلال السنوات الماضية، إضافة إلى بحث آليات التعاون والدمج المؤسساتي بما يضمن تعزيز دور المرأة وتطوير العمل المشترك لخدمة النساء والأسر في مختلف المناطق السورية. ص-٢

روناهي
عين الحقيقة

يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

مزارعون يصفون تسعيرة القمح بالمجحفة وتحذيرات من تراجع الزراعة

عبّر مزارعون وفلاحون من مدينة الدرباسية عن رفضهم لتسعيرة القمح التي أصدرتها وزارة الاقتصاد والصناعة في الحكومة السوريّة المؤقتة. وطالبوا المزارعين بضرورة تعديل هذه التسعيرة، بحيث تصبح مُغطية لتكاليف الإنتاج وتتيح للمزارع هامش ربح معقول. ص-٧

رياض درار: الدمج الديمقراطي أساس بناء التوافقات والحلول

أوضح رئيس المكتب الاستشاري في مجلس سوريا الديمقراطية رياض درار وجود خلافات حول مسألة الدمج في عدة ملفات أساسية؛ لأن كل طرف ينظر إلى الدمج، بمعنى مختلف وأبرز أوجه الخلاف شكل الاندماج العسكري؛ لأن قوات سوريا الديمقراطية تفضل صيغة تحفظ لها خصوصية تنظيمية إلى جانب الاعتراف الدستوري، واللامركزية في الحكم، ودمشق تصر على المركزية، وأشار إلى أي اتفاق نهائي يحتاج إلى تسوية معقدة تشمل الدستور، والجيش، والموارد، والعلاقات الدولية، وليس مجرد ترتيب عسكري محدود، وأكد أن نموذج اللامركزية يعد تفاهماً أمنياً وسياسياً تدريجياً مع بقاء سوريا موحدة ومنح إدارة محلية أوسع لمناطق روج آفا، ودمج عسكري مرحلي في ظل التوازنات الدولية والإقليمية.. ص-٥

المعابر في روج آفا.. ثقل اقتصادي بأبعاد استراتيجية

ليس بغريب على السوريين أهمية المعابر والمنافذ الحدودية، التي استخدمت طيلة سنوات طويلة كأوراق ضغط سياسية واقتصادية بيد القوى المتناحرة؛ فالواقع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي، الذي أرسته الأزمة السورية طوال أكثر من عقد، شكل كانتونات متناثرة على الجغرافيا السورية أعادت رسم خريطة البلاد. ص-٨

مهجرات عفرين وسري كانيه.. بين فرحة انتظار العودة ومخاوف غياب الضمانات الأمنية

عبرت مهجرات من سري كانيه وعفرين في مدينة كركي لكي عن سعادتهم بالعودة لمناطقهم، مطالبات الجهات المعنية بتفقد أحوال المهجرين العائدين ومتابعة أوضاعهم بعد العودة لضمان سلامتهم وعدم تعرضهم للانتهاكات والابتزاز. ص-٢

استبعاد «هيفي عمر»... قرار فني أم عقلية عنصرية؟

أعلن الاتحاد العربي السوري لكرة القدم القائمة الجديدة للاعبات المنتخب السوري للناشئات، استعداداً لإقامة المعسكر الداخلي الثاني في دمشق والتحضير لبطولة غرب آسيا المقبلة، لكن القائمة عادت مجدداً لتثير الجدل بعد غياب اسم اللاعبة الشابة "هيفي عمر"، نجمة نادي الهلال من قامشلو. ص-١٠

الكتابة باليد تجعل الدماغ يعمل بنشاط أكبر. ص-٩

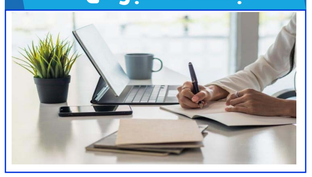

روهات خليل: الحفاظ على مكتسبات المرأة أولوية في الدمج أو التنسيق المؤسساتي

قامشلو، دعاء يوسف ـ أكدت رئيسة هيئة المرأة في إقليم الجزيرة "روهات خليل"، أنّ الاجتماع المشترك الذي عُقد في دمشق مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان ركّز على واقع المرأة السورية ومكتسباتها خلال السنوات الماضية، إضافة إلى بحث آليات التعاون والدمج المؤسساتي بما يضمن تعزيز دور المرأة وتطوير العمل المشترك لخدمة النساء والأسر في مختلف المناطق السورية.

في خطوة تعكس تصاعد التنسيق بين مؤسسات الإدارة الذاتية والهيئات الحكومية السورية، عقدت هيئة المرأة في الإدارة الذاتية اجتماعاً مشتركاً مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان في دمشق، لبحث واقع المرأة السورية وآليات تطوير العمل المشترك بين الجانبين، إضافة إلى مناقشة ملفات الدمج والتنسيق المؤسساتي خلال المرحلة المقبلة.

وشارك في الاجتماع وفد من هيئة المرأة في الإدارة الذاتية إلى جانب ممثلين عن الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، حيث تناول اللقاء عدداً من الملفات المرتبطة بقضايا المرأة والأسرة، والدور الذي لعبته النساء خلال السنوات الماضية على المستويات السياسية والاجتماعية والإدارية.

الحفاظ على مكتسبات المرأة

وأكدت رئيسة هيئة المرأة في إقليم الجزيرة "روهات خليل" أنّ هيئة المرأة في الإدارة الذاتية عملت منذ تأسيسها على تعزيز دور النساء في المجتمع، ورفع مستوى مشاركتهن في المؤسسات المدنية والإدارية، إضافة إلى دعم مشاريع التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وخلق مساحات أوسع لمشاركة المرأة في صنع القرار.

وتُعد هيئة المرأة إحدى المؤسسات الأساسية ضمن هيكلية الإدارة الذاتية، وتتولى متابعة قضايا المرأة ووضع السياسات المتعلقة بحقوق النساء وتمكينهن. كما تعمل بالتنسيق مع المؤسسات المدنية والتنظيمات النسوية في المنطقة على ملفات الحماية والتعليم والتمكين الاقتصادي ومناهضة العنف ضد المرأة.

كما نوهت روهات، تمت مناقشة المكتسبات التي حققتها المرأة خلال سنوات الثورة السورية، والتي تمثلت في توسيع حضور النساء في مواقع صنع القرار، وارتفاع نسبة مشاركتهن في المؤسسات الإدارية والمدنية، إضافة إلى دورهن في العمل الإنساني والسياسي والاجتماعي، وما حُقق من خطوات في مجالات التعليم والدفاع عن حقوق المرأة وترسيخ مبادئ المساواة والشراكة.

وتابعت: "لقد تطرق الاجتماع إلى آليات التعاون والدمج بين هيئة المرأة والهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، والتفاصيل التنظيمية والإدارية المرتبطة بذلك، بما يضمن تطوير العمل المؤسساتي وتوحيد الجهود لخدمة النساء والأسر في مختلف المناطق السورية".

ويأتي هذا الاجتماع ضمن سلسلة لقاءات تشهدها دمشق بين مؤسسات الإدارة الذاتية، والجهات الحكومية السورية، في إطار مناقشة ملفات التنسيق والدمج الإداري والخدمي، خاصة في القطاعات الاجتماعية والخدمية التي ترتبط بشكل مباشر بحياة السكان.

تعزيز التنسيق والتواصل

حضور هيئة المرأة هذه الاجتماعات يعكس أهمية الملف النسائي في أي تفاهمات أو ترتيبات مستقبلية، خصوصاً أن تجربة الإدارة الذاتية خلال السنوات الماضية اعتمدت بشكل كبير على توسيع مشاركة المرأة في مختلف المؤسسات، سواء بنظام الرئاسة المشتركة أو من خلال الهيئات والمجالس النسوية المستقلة.

كما أن هيئة المرأة استطاعت خلال السنوات الماضية ترسيخ حضورها كمؤسسة معنية بالدفاع عن قضايا النساء، بدعم المبادرات المجتمعية، وتنظيم برامج التوعية والتدريب، إضافة إلى العمل على قضايا الحماية الاجتماعية ومواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو ما منحها دوراً مؤثراً داخل المجتمع المحلي في المنطقة.

وأكدت رئيسة هيئة المرأة في الجزيرة "روهات خليل" في ختام حديثها أن من مقررات الاجتماع تم اتخاذ قرار بافتتاح فرع جديد للهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان في الحسكة، بهدف توسيع نطاق العمل وتعزيز التواصل المباشر مع النساء، وتقديم الدعم والخدمات المتعلقة بالأسرة والحماية الاجتماعية والتمكين المجتمعي.

وأن أي عملية دمج أو تنسيق بين المؤسسات المعنية بقضايا المرأة ستبقى مرتبطة بمدى الحفاظ على المكتسبات التي حققتها النساء خلال السنوات الماضية، وضمان استمرار مشاركتهن الفعلية في مراكز القرار والعمل العام، بعيداً عن أي تراجع قد يحد من الدور الذي لعبته المرأة السورية خلال سنوات الأزمة.

فَمُكَ يُخبِرك بالحقيقة... هل تعاني نقص فيتامين «بي ١٢»؟

يُعدُّ فيتامين "بي 12" (الكوبالامين) من العناصر الأساسية التي يحتاج إليها الجسم للحفاظ على صحة الخلايا وتجددها بشكلٍ سليم، ويؤدي هذا الفيتامين دوراً حيوياً في تكوين الحمض النووي ودعم الجهاز العصبي وإنتاج خلايا الدم، ونظراً لأن خلايا الفم تتجدد بوتيرةٍ أسرع من معظم خلايا الجسم، فإن الفم غالباً ما يكون أول مكان تظهر فيه علامات نقص هذا الفيتامين، ما يجعله مؤشراً مبكراً لا ينبغي تجاهله، وفقاً لموقع "هيلث":

ـ التهاب الفم:

تحتاج خلايا الجسم إلى فيتامين "بي ١٢" لنسخ الحمض النووي (DNA) بشكلٍ صحيح، ويُعدُّ الفم من أكثر المناطق حاجةً إلى هذا الفيتامين، نظراً لتجدد خلاياه المستمر، وعند انخفاض مستويات فيتامين "بي ١٢"، يعجز الجسم عن إنتاج الحمض النووي اللازم لتجديد هذه الخلايا؛ ما يؤدي إلى ترقق الأنسجة وضعفها.

ومع تدهور هذه الأنسجة، يفقد الفم

جزءاً من قدرته الدفاعية ضد الجراثيم والأطعمة الحمضية، ما قد يؤدي إلى التهاب الفم، الذي يظهر في صورة تهيّج واحمرار وتورم، وقد يشمل الخدين واللثة واللسان والشفتين وسقف الفم.

ـ إحساس حارق في اللسان أو الفم:

يُسهم فيتامين "بي ١٢" في الحفاظ على سلامة سطح اللسان والطبقة الواقية المحيطة بالأعصاب في الفم، وعندما تضعف هذه الطبقة، تبدأ الأعصاب بإرسال إشارات غير دقيقة، ما يسبب شعوراً بعدم الراحة حتى في غياب أي مهيّج، وقد يظهر ذلك على شكل إحساس حارق أو لاذع في اللسان أو الفم، وقد يصاحبه انزعاجاً أثناء تناول الطعام أو عند البلع، ويُعدُّ هذا العرض من أكثر العلامات شيوعاً، وغالباً ما يسبق ظهور الاحمرار أو التورم.

ـ لسان أحمر ومتورم وخال من الحليمات:

يحتوي اللسان على حليمات صغيرة تمنحه ملمسه المميز، ومع نقص فيتامين "بي ١٢"، تضعف الطبقة الواقية، ويصبح الجسم غير قادر على تجديد هذه الحليمات بالسرعة المطلوبة،

وقد يؤدي ذلك إلى التهاب اللسان، حيث يبدو:

- أحمراً أو مائلاً إلى البنفسجي أو بلون اللحم النيء،
- مؤلماً أو حساساً، خاصةً بعد تناول الأطعمة الحارة،
- متورماً،

ومع استمرار الحالة، قد تتقلص الحليمات وتختفي، فيصبح اللسان أملس ولامعاً وأكثر نعومة، وهي حالة تُعرف باسم التهاب اللسان الضموري،

ـ بقع حمراء في الفم أو على اللسان:

قد تظهر بقع حمراء زاهية داخل الفم، مثل:

- سقف الفم
- داخل الخدين
- أسفل اللسان،

وقد تأخذ هذه البقع أشكالاً غير منتظمة، مثل خطوط أو أشرطة، وغالباً ما تبدو أكثر نعومةً أو لمعاناً من الأنسجة المحيطة بها،

ـ قرح الفم:

التهاب الفم القلاعي المتكرر هو المصطلح الطبي لقرح الفم التي تظهر بشكلٍ متكرر، وتكون هذه القرح عادةً صغيرة وسطحية لكنها مؤلمة، ذات مركز أبيض أو أصفر محاط بحلقة حمراء،

وقد تظهر على باطن الخدين أو الشفتين أو اللسان، ورغم إن ظهور قرحة أو اثنتين قد يكون أمراً شائعاً، فإن تكرارها واستمرارها لفترة طويلة قد يشير إلى نقص فيتامين "بي ١٢" بوصفه سبباً محتملاً،

ـ تغيّر حاسة التذوق:

قد يؤثر نقص فيتامين "بي ١٢" في براعم التذوق، خصوصاً الموجودة في مؤخرة اللسان، وكذلك في الأعصاب المسؤولة عن نقل إشارات التذوق إلى الدماغ، وقد يؤدي ذلك إلى اضطراب في التذوق، حيث يشعر الشخص بطعمٍ غير طبيعي ومستمر، يوصف أحياناً بأنه معدني أو مر أو كريه أو مالح، كما قد يسبب ضعفاً في حاسة التذوق، فيبدو الطعام باهتاً أو بلا نكهة واضحة، وغالباً ما يظهر هذا العرض بعد فترة قصيرة من الإحساس بحرقة في الفم، وقد يترافق مع تشققات عميقة على سطح اللسان،

ـ جفاف الفم:

إذا أثّر نقص فيتامين "بي ١٢" على الأعصاب أو الغدد اللعابية، فقد يؤدي ذلك إلى جفاف الفم أو نقص إفراز اللعاب، ويشعر المصاب حينها بأن فمه جاف أو لزج، ما قد يسبب انزعاجاً واضحاً، ويجعل التحدث أو البلع أكثر صعوبة،

سبع خضراوات مُعلبة تتفوق غذائياً على نظيرتها الطازجة

لم تعد الخضراوات المعلبة خياراً ثانوياً أو أقل قيمة من الخضراوات الطازجة كما يعتقد البعض؛ إذ يُظهر كثير من الدراسات أن بعضها يحتفظ بقيمته الغذائية، بل قد يتفوق في بعض الحالات من حيث الفائدة، وسهولة الاستخدام، وطول مدة التخزين، كما توفر هذه الخضراوات خياراً عملياً يساعد في تقليل الهدر الغذائي وتسهيل إعداد الوجبات اليومية، وفقاً لموقع "هيلث".

١- الطماطم:

تُعدّ الطماطم المعلبة من أبرز الأمثلة على الخضراوات التي قد تقدّم فوائد غذائية تفوق الطازجة في بعض الجوانب؛ إذ تؤدي عملية التسخين المستخدمة في التعليب إلى زيادة توافر "الليكوبين"، وهو أحد مضادات الأكسدة القوية المرتبطة بصحة القلب وتقليل خطر الإصابة ببعض أنواع السرطان، ورغم أن الطماطم الطازجة تحتوي أيضاً "الليكوبين"، فإن الجسم يمتصه بكفاءة أعلى عند الطهو أو التعليب، كما تُقطف الطماطم المعلبة وتعالج في ذروة نضجها؛ ما يساعد في الحفاظ على نكهتها وقيمتها الغذائية،

في المقابل، قد تكون الطماطم الطازجة خارج موسمها أقل نكهة، وربما تفقد جزءاً من عناصرها الغذائية خلال النقل والتخزين، لذلك؛ فإن الاحتفاظ بالطماطم المعلبة بأشكالها المختلفة، مثل المقطّعة أو المهروسة أو معجون الطماطم، يُعدّ خياراً عملياً لتحضير الحساء والصلصات والبخنيات والطواجن بسهولة، دون القلق من فسادها السريع،

٢- البقطين:

يتطلب تحضير البقطين الطازج وقتاً وجهداً... لذلك؛ يُعدّ البقطين المعلب خياراً عملياً ومناسباً في كثير من الأحيان، فهو يوفر الألياف، وفيتامين "أيه" الذي يدعم صحة العين ووظائف المناعة، والبوتاسيوم الذي يساعد في تنظيم ضغط الدم، إضافة إلى مضادات الأكسدة المقاومة للأمراض... كل ذلك في شكل جاهز للاستخدام،

ونظراً إلى أن البقطين المعلب يُطهّى قبل التعبئة، فإنه يتميز بقوام أنعم ونكهة أعلى تركيزاً، مقارنة بكثير من أنواع البقطين الطازج، ويمكن استخدامه بسهولة في الحساء، ودقيق الشوفان، والعصائر، والكعك، والفطائر، وحتى صلصات المعكرونة،

٣- الشمندر:

يتطلب الشمندر الطازج تقشيراً وتقطيعاً ووقت طهو طويلاً نسبياً، بينما يوفر الشمندر المعلب العناصر الغذائية نفسها تقريباً، مثل حمض الفوليك الذي يدعم نمو الخلايا، والبوتاسيوم، والنيترات التي تساعد في تحسين تدفق الدم، ولكن بجهد تحضير أقل بكثير، وبما أن الشمندر المعلب يكون مطهواً ومُطرّى مسبقاً، فإنه تُمكن إضافته بسهولة إلى السلطات، وأطباق الحبوب، واللفائف، أو استخدامه في الصلصات، كما أن مدة صلاحيته الأطول تسهم في تقليل هدر الطعام، خصوصاً لدى الأشخاص الذين لا يستخدمونه بشكل متكرر،

٤- الذرة:

غالباً ما تعالَج الذرة المعلبة مباشرة بعد الحصاد؛ ما يساعد في الحفاظ على نكهتها وقيمتها الغذائية، وعلى الرغم من أن الذرة الطازجة تكون مميزة خلال موسم الصيف؛ فإن الذرة المعلبة توفر جودة ثابتة على مدار العام دون الحاجة إلى تقشير أو تحضير، تحتوي الذرة الألياف، وفيتامينات "بي" التي تساعد في تحويل الطعام طاقةً ودعماً لوظائف الأعصاب، إضافة إلى مضادات الأكسدة، مثل اللوتين والزياكسانثين، التي تدعم صحة العين، كما تسهّل الذرة المعلبة إضافة الخضراوات إلى وجبات سريعة، مثل التاكو، والشوربات، والسلطات، والطواجن، ويُفضّل اختيار الأنواع المكتوب عليها "من دون إضافة" الفاصوليا، الخضراء

تفقد الفاصوليا الخضراء الطازجة

جودتها بسرعة في الثلاجة، بينما توفر الفاصوليا الخضراء المعلبة حلاً عملياً مع احتفاظها بالعناصر الغذائية، مثل فيتامين "كيه" الذي يدعم صحة العظام وتخثر الدم، إضافة إلى الألياف، ورغم أن قوام الفاصوليا الخضراء المعلبة يكون ألين من الطازجة، فإنها مناسبة للحساء والطواجن والأطباق الجانبية، كما أنها يجعلها خياراً مثالياً للأيام المزدحمة،

ويمكن تقليل نسبة الصوديوم فيها عبر غسلها جيداً قبل الاستخدام،

٦- الخرشوف:

يُعدّ الخرشوف الطازج الكامل من الخضراوات التي يصعب تحضيرها؛ إذ يتطلب تقليماً وطهواً طويلاً قبل الوصول إلى الأجزاء الصالحة للأكل، أما قلوب الخرشوف المعلبة فتجعل تناوله أسهل وأكبر راحة، ويحتوي الخرشوف أليافاً ومركبات نباتية، مثل السينارين، إضافة إلى مضادات أكسدة أخرى قد تدعم عملية الهضم من خلال المساعدة في تكسير الدهون وتعزيز وظائف الكبد الطبيعية، ويكون الخرشوف المعلب مطهواً مسبقاً وطرياً؛ ما يجعله سهل الإضافة إلى أطباق المعكرونة، والسلطات، والبيتزا، والصلصات، وأطباق الحبوب، وتُعدّ الأنواع المحفوظة في الماء الخيار الأفضل عند الرغبة في تقليل الصوديوم أو الزيت أو الملح" للتحكم في مستويات الصوديوم،

٧- البازلاء:

تتميز البازلاء الطازجة بموسم قصير، كما تبدأ فقدان حلاوتها سريعاً بعد الحصاد، أما البازلاء المعلبة، فتُعدّ خياراً عملياً غنياً بالألياف والبروتين النباتي، إضافة إلى فيتامين "سي" الذي يدعم المناعة، وحمض الفوليك،

وتناسب البازلاء المعلبة كثيراً من الأطباق، مثل الحساء، والفطائر، وأطباق الأرز وسلطات المعكرونة، كما أن سعرها المناسب، وقدرتها على البقاء طويلاً، يجعلانها خياراً مثالياً لتوفير خضراوات جاهزة في المنزل دون الحاجة إلى التسوق المتكرر،

مهجرات عفرين وسري كانيه.. بين فرحة انتظار العودة ومخاوف غياب الضمانات الأمنية

جل آغا/ أمل محمد - عبرت مهجرات من سري كانيه وعفرين في مدينة كركي لكي عن سعادتهم بالعودة لمناطقهم، مطالبات الجهات المعنية بتفقد أحوال المهجرين العائدين ومتابعة أوضاعهم بعد العودة لضمان سلامتهم وعدم تعرضهم للانتهاكات والابتزاز.

يشكّل قرار عودة مهجّري مدينتي عفرين وسري كانيه وكري سبي، خطوة طال انتظارها من آلاف العائلات التي اضطرت إلى مغادرة منازلها خلال السنوات الماضية، نتيجة الهجمات التركية والتطورات الأمنية التي شهدتها المنطقة، ويأتي القرار وسط ترحيب شعبي واسع، باعتباره بارقة أمل لإنهاء سنوات التهجير والمعاناة التي عاشها الآلاف في المخيمات ومناطق اللجوء المؤقت.

ضرورة توفير الأمان

في مراكز الإيواء في مدينة كركي لكي، في المجمع التربوي في المدينة، تقطن ما يقارب عشرين عائلة من عفرين وكري سبي وسري كانيه، زارت صحيفتنا

"روناهي" مركز الإيواء والتقت عائلات، التي عبرت عن فرحتها في العودة، فحدثتنا من عفرين "جميلة إسماعيل": "بجاح عملية العودة يتطلب توفير جملة من الضمانات، أبرزها تأمين الاستقرار الأمني، وإعادة الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه ومدارس ومراكز صحية، إلى جانب معالجة ملف الممتلكات الخاصة بالمواطنين، والتي تعرض قسم كبير منها للضرر أو الاستيلاء من قبل مرتزقة تركيا والحكومة السورية المؤقتة"، معتبرة أن العودة إلى الأرض والمنازل تمثل نهاية سنوات طويلة من الغربة والمعاناة: "إن الحنين إلى مدننا وقرانا لم ينقطع رغم قسوة الظروف"، مشيرةً إلى أن العودة الحقيقية تحتاج أيضاً إلى دعم إنساني وخدمي يساهم في إعادة الحياة الطبيعية إلى المنطقة: "إن ملف عودة المهجرين يجب أن يتم وفق معايير تحفظ كرامة المدنيين وتضمن سلامتهم، مع ضرورة إشراك المؤسسات المحلية والمنظمات الإنسانية في عمليات التنظيم والمتابعة، لضمان عدم تعرض العائدين لأي انتهاكات أو صعوبات إضافية".

وتأمل "جميلة اسماعيل" أن يشكل هذا القرار بداية مرحلة جديدة، تمهد لعودة الاستقرار إلى المنطقة، وإنهاء واحدة من أكثر ملفات التهجير تعقيداً في سوريا: "نطالب بوجود ضمانات حقيقية تكفل سلامة المدنيين العائدين، وتأمين منازلهم وممتلكاتهم، ومنع أي محاولات ابتزاز أو تهديد أو أعمال عنف قد تطال الأهالي خلال عودتهم أو بعد استقرارهم في مدنهم وقراهم".

وفي ختام حديثها، أشادت بالدور الذي لعبته الإدارة الذاتية فيما يخص ملف المهجرين: "كنا على يقين أننا سنعود يوماً ما، كانت ولا تزال الإدارة الذاتية المساحة الأمنة لكل فرد في المنطقة، وفرت لنا مراكز للإيواء في المناطق التي تهجرنا إليها، كما كان ملف المهجرين من ضمن الملفات الأساسية التي كانت تُناقش مع الحكومة السورية المؤقتة".

حنين للديار وقلق من الواقع الأمني

أما "روجين محمد" المهجرة من سري كانيه: "قرار العودة يحمل في طياته أملاً كبيراً للأهالي الذين ينتظرون منذ سنوات الرجوع إلى مدينتهم ومنازلهم، إلا إن القلق ما يزال يرافق الكثير من العائلات بسبب الأوضاع الأمنية وعدم وجود ثقة كافية بالجهات المسيطرة هناك".

وأشارت إلى أن المخاوف تتزايد لدى المهجّرين لوجود مستوطنين في بعض المناطق، إلى جانب حالة القلق من التعاملات، التي قد يتعرض لها العائدون من المستوطنين والمرتزقة، مؤكدة أن الأهالي يريدون العودة بأمان ودون التعرض لأي تضييق أو تهديد.

وطالبت "روجين محمد" الإدارة الذاتية لروج آفا بمتابعة أوضاع المهجّرين والعائدين بشكل مستمر، وإرسال لجان مختصة لتفقد أحوال الأهالي بين الحين والآخر، بهدف الاطمئنان على سلامتهم ورصد أي انتهاكات أو مشاكل قد تواجههم بعد العودة.

كما شددت على ضرورة توفير ضمانات حقيقية تحمي المدنيين ومتلكاتهم، وتؤمن الظروف المناسبة لاستقرار العائلات: "بجاح العودة مرتبط بوجود رقابة وجهود إنسانية وخدمية مستمرة تعيد الثقة والطمأنينة إلى نفوس السكان".

استبعاد «هيفي عمر»... قرار فني أم عقلية عنصرية؟

روناهي/ قامشلو ـ أعلن الاتحاد العربي السوري لكرة القدم القائمة الجديدة للاعبات المنتخب السوري للناشئات، استعداداً لإقامة المعسكر الداخلي الثاني في دمشق والتحضير لبطولة غرب آسيا المقبلة، لكن القائمة عادت مجدداً لتثير الجدل بعد غياب اسم اللاعبة الشابة "هيفي عمر"، نجمة نادي الهلال من قامشلو، عن الاستدعاءات للمرة الثانية على التوالي.

غياب "هيفي" لم يكن حدثاً عابراً بالنسبة للشارع الرياضي في مقاطعة الجزيرة، بل أعاد فتح ملف التهميش والمحسوبيات وآلية اختيار اللاعبات في المنتخبات الوطنية النسائية، وهي القضية التي لطالما تعرضت لانتقاداتٍ واسعة خلال السنوات الماضية.

فنياً، تتفوق اللاعبة "هيفي عمر" على العديد من الأسماء التي تم استدعاؤها إلى المعسكر الثاني للمنتخب، سواء من ناحية الأداء الفردي أو التأثير داخل أرض الملعب. وهو ما يفتح الباب أمام تساؤلات مشروعة حول المعايير الحقيقية المعتمدة في عملية الاختيار، هذا الاستبعاد المتكرر يعزز قناعة الشارع الرياضي في الجزيرة بأن آلية الانتقاء ما تزال تسير بعقلية تهمّش مواهب المنطقة، وخاصةً اللاعبات اللواتي يُثبتنَ أنفسهن بجهودهن داخل المستطيل الأخضر.

ويعتقد كثيرون إن ما تتعرض له "هيفي عمر" ليس حالةً فردية، بل امتداد لسنوات طويلة من تهميش مواهب الجزيرة على مستوى المنتخبات الوطنية النسائية، وحتى في الفئات العمرية الخاصة بالذكور، رغم الكم الكبير من اللاعبين واللاعبات الذين أثبتوا حضورهم الفني وقدرتهم على المنافسة وتحقيق الألقاب، وتبدو العقلية العنصرية والذهنية الرجعية هي السائدة بين من هم معنيون باختيار الأسماء للمنتخبات الوطنية حتى الآن.

وكانت القائمة الأولى للمعسكر الداخلي، الذي أُقيم في دمشق بين ٢٥ نيسان و٥ أيار ٢٠٢٦، قد ضمّت ٤٠ لاعبةً، وسط مطالبات واسعة حينها بضرورة استدعاء "هيفي عمر" بعد المستويات المميزة التي قدمتها في دوري الناشئات. ومع إعلان القائمة الثانية للمعسكر الممتد بين ٢١ و٣٠ من شهر أيار الجاري، تجددت الصدمة بعد استمرار استبعادها دون توضيحات تُذكَر.

أما قائمة المدعوات لمعسكر المنتخب السوري للناشئات في دمشق من ٢١/٥/٢٠٢٦ ولغاية ٣٠/٥/٢٠٢٦:

١- ميديا حسين
٢- جولي الرفاعي
٣- روان ملك
٤- سجى آغا
٥- أمل عيسى
٦- آرين أسعد
٧- أروى أحمد
٨- بشرى خليف
٩- تسنيم قطيش
١٠- سالي إسماعيل
١١- بيان جمعة عطو
١٢- ليلاس إبراهيم
١٣- غزل الشعار
١٤- سارة شحادة
١٥- ميس ساري
١٦- ماسة مينا
١٧- آية زيدان
١٨- شام مشعل
١٩- فاطمة أحمد
٢٠- ميريام أبو مغضب
٢١- شام سلامة
٢٢- غزل جبور
٢٣- شهد الفحل
٢٤- فريال حسيني
٢٥- آية حسين

وقد أثبتت "هيفي عمر" نفسها كواحدةٍ من أبرز المواهب الصاعدة في الكرة النسائية السوريّة، بعدما ساهمت في تتويج نادي الهلال بلقب دوري الناشئات دون أي خسارة، وقدمت أداءً لافتاً في أول ظهور رسمي لها على مستوى المنافسات النسائية السورية.

وسجلت اللاعبة ثلاثة أهداف خلال أربع مباريات، إلى جانب حضورها الفني الكبير داخل أرض الملعب، ما جعل كثيرون يعتبرون إن غيابها عن المنتخب لا يرتبط بالمستوى الفني بقدر ما يعكس استمرار عقلية قديمة في التعامل مع لاعبات منطقة الجزيرة.

ويرى متابعون للشأن الرياضي النسائي إن التهميش لا يطال اللاعبات فقط، بل يمتد أيضاً إلى الكوادر الفنية والإدارية القادمة من الجزيرة، رغم إن الألقاب في الفئات العمرية والسيدات خلال المواسم الأخيرة ذهبت بمعظمها إلى خزائن نادي الهلال.

وتطرح الجماهير الرياضية تساؤلات عديدة حول المعايير المعتمدة في اختيار اللاعبات، خاصةً مع تكرار استبعاد أسماء قدمت مستويات قوية على حساب لاعبات أقل حضوراً فنياً، الأمر الذي يُعيد الحديث عن تأثير العلاقات والمحسوبيات في المنتخبات الوطنية.

وبدأت "هيفي عمر" مسيرتها الكروية قبل نحو عامين في مدرسة آريان الكروية ضمن مجمع حليق الرياضي في كركي لكي بمقاطعة الجزيرة، قبل أن تبرز بسرعة مع فئتي الواعدات والناشئات، وتحقق مع فريقها عدة ألقاب محلية خلال عام ٢٠٢٥، لتتحول إلى واحدةٍ من أبرز المواهب المنتظرة في الكرة النسائية السورية.

ويبقى السؤال المطروح اليوم داخل الأوساط الرياضية: هل تحصل "هيفي عمر" على فرصتها التي تستحقها مستقبلاً، أم ستنضم إلى قائمة طويلة من المواهب التي غابت عن المنتخبات رغم أحقيتها الفنية؟، أم لأنها ابنة محافظة الحسكة ومقاطعة الجزيرة لذلك تُهمش؟

رسميًا.. يويفا يغيّر نظام دوري الأمم الأوروبية

اجتمعت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي لكرة القدم، في إسطنبول، وأقرت صيغاً جديدة لمسابقات المنتخبات الوطنية للرجال التابعة للاتحاد اعتبارًا من عام ٢٠٢٨.

ووفقاً للبيان الرسمي الصادر عن "يويفا"، فإنه بعد مراجعة شاملة لصيغ مسابقات المنتخبات الوطنية للرجال التابعة للاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA) ومشاورات مكثفة مع جميع الاتحادات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، تم اعتماد مفهوم جديد للتنفيذ بعد بطولة أمم أوروبا ٢٠٢٨، في النظام الجديد، سيتحول دوري الأمم الأوروبية (UEFA) ابتداءً من موسم ٢٠٢٨ـ ٢٠٢٩ من أربع دوريات حالية إلى ثلاث دوريات تضم ١٨ فريقًا.

يتألف كل دوري من ثلاث مجموعات، تضم كل منها ستة فرق، يخوض كل منها ست مباريات ضد خمسة فرق مختلفة؛ ذهابًا وإيابًا ضد فرق من مستويات مختلفة، أو ذهابًا وإيابًا ضد فرق من المستوى نفسه.

بمشاركة ٥٥ فريقًا، سيضم الدوري الثالث (الدوري C) مجموعة واحدة من سبعة فرق، يبدأ جدول مبارياتها قبل فترة واحدة، وستُستكمل منافسات ربع النهائي، والنهائيات، ومباريات الصعود والهبوط دون تغيير.

نظام التصفيات الأوروبية

ستُقام التصفيات الأوروبية بنظام هرمي؛ الدوري الأول، الذي يضم ٣٦ فريقًا من دوري الأمم الأوروبية (المستوى أ والمستوى ب)، والدوري الثاني، الذي يضم الفرق الـ ١٨ (أو ١٩) المتبقية من دوري الأمم الأوروبية، مباريات ضد خمسة فرق مختلفة؛ ذهابًا وإيابًا ضد فرق من مستويات مختلفة، أو ذهابًا وإيابًا ضد فرق من المستوى نفسه.

في الدوري الأول، ستُقسم الفرق إلى ثلاث مجموعات، كل مجموعة تضم ١٢ فريقًا، ويتم اختيارها عشوائيًا من ثلاث مجموعات فرعية، كل مجموعة تضم ١٢ فريقًا، سيلعب كل فريق ست مباريات ذهابًا وإيابًا ضد ستة فرق مختلفة، فريقان من كل مجموعة فرعية، على غرار نظام مسابقات الأندية الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي لكرة القدم، أما الدوري الثاني، فسيُقام تمامًا كما في دوري الأمم الأوروبية (المستوى ج)، بثلاث مجموعات، كل مجموعة تضم ستة فرق (أو مجموعة واحدة تضم سبعة فرق)، بينما تتأهل الفرق المضيفة مباشرةً إلى البطولة النهائية، ستشارك في التصفيات الأوروبية بهدف مرتبط بترتيبها في النسخة القادمة من دوري الأمم الأوروبية، ستتأهل الفرق الأفضل تصنيفًا من كل مجموعة في الدوري الأول مباشرةً، بينما سيتم تحديد المقاعد المتبقية عبر نظام الملحق، الذي يضمن فرصًا عادلة للتأهل أيضًا لفرق الدوري الثاني.

سيتمّ تحسين الفكرة خلال الأشهر القليلة المقبلة قبل تقديمها للموافقة النهائية على الصيغة التفصيلية في اجتماع اللجنة التنفيذية في أيلول القادم، وسيُقدّم تحليلاً شاملاً للصيغة الجديدة في مؤتمر صحفي يُعقد عقب ذلك الاجتماع.

تصريحات إلكسندر تشيفرين

وفي تعليقه على الصيغ الجديدة، قال رئيس الاتحاد الأوروبي لكرة القدم ألكسندر تشيفرين: "ستعمل الصيغ الجديدة على تحسين التوازن التنافسي، وتقليل عدد المباريات غير المجدية، وتقديم منافسة أكثر جاذبية وديناميكية للجماهير، مع ضمان فرصة تأهل عادلة لجميع الفرق ودون إضافة أي تواريخ إضافية في التقويم الدولي".

وتابع: "بشكلٍ عام، ستساهم هذه التغييرات في زيادة قيمة كرة القدم للمنتخبات الوطنية للرجال التابعة للاتحاد الأوروبي لكرة القدم، ونحن نتطلع بشدةٍ إلى تطبيق أنظمة المنافسة الجديدة".

تمت الموافقة على اللوائح التالية:

لوائح بطولة أمم أوروبا لكرة القدم ٢٠٢٦-٢٠٢٨

لوائح الاتحاد الأوروبي لكرة القدم بشأن ترخيص الأندية والاستدامة المالية (إصدار ٢٠٢٦)

كأس السوبر الأوروبي ٢٠٢٦

دوري أبطال أوروبا لكرة الصالات ٢٠٢٦ ـ ٢٠٢٧

بطولة أوروبا لكرة الصالات تحت ١٩ سنة ٢٠٢٦ ـ ٢٠٢٧

تعديلات على اللوائح المنظمة لتنفيذ النظام الأساسي للاتحاد الأوروبي لكرة القدم

لوائح الانضباط الخاصة بالاتحاد الأوروبي لكرة القدم (إصدار ٢٠٢٦)

اللوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي لكرة القدم (إصدار ٢٠٢٦)

لوائح معدات الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (إصدار ٢٠٢٦)

لوائح ترخيص الأندية التابعة للاتحاد الأوروبي لكرة القدم لمسابقات الأندية النسائية التابعة للاتحاد الأوروبي لكرة القدم (إصدار ٢٠٢٦)، وتتضمن اللوائح أحكامًا جديدة ترفع مؤهلات التدريب للمدرب الرئيسي للفريق الأول للسيدات من UEFA A إلى UEFA Pro، بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى من المتطلبات للمدرب المساعد للفريق الأول للسيدات من UEFA B إلى UEFA A.

تخضع هذه الأحكام لفترة انتقالية استثنائية وستصبح إلزاميةً اعتبارًا من ١ حزيران ٢٠٢٨.

الاجتماع المقبل

من المقرر عقد الاجتماع القادم للجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي لكرة القدم في ١٥ أيلول ٢٠٢٦ في مدينة سالونيك باليونان.

الرواتب في سوريا بين رقم معلن وقدرة متآكلة

لم تعد الرواتب والأجور في سوريا تُقاس بقيمتها الفعلية، بل بعدد الأيام التي تستطيع خلالها الصمود أمام موجات الغلاء المتلاحقة، فمهما تفاوتت المداخيل بين موظف وآخر أو بين منطقة وأخرى، تبقى النتيجة واحدة: "دخل يتآكل سريعاً تحت ضغط الإيجارات المرتفعة وأسعار الغذاء وفواتير الكهرباء والمياه وأجور النقل والتعليم والعلاج"، حتى باتت غالبية الأسر عاجزة عن تجاوز الأسبوع الأول أو الثاني من كل شهر دون الوقوع في الديون أو التخلي عن احتياجات أساسية.

ومع استمرار انهيار القدرة الشرائية، تحوّلت الرواتب إلى مبالغ بالكاد تكفي للبقاء، بينما تتسع الفجوة بشكل متزايد بين الدخل وكلفة المعيشة، وسط شعور عام لدى السوريين بأن تأمين الاحتياجات اليومية أصبح معركة مفتوحة بلا حلول واضحة.

تدهور معيشي متسارع واتساع دائرة الفقر

وتشهد مختلف المناطق السورية تدهوراً متسارعاً في الأوضاع الاقتصادية، بالتزامن مع ارتفاع أسعار المواد الأساسية وشح فرص العمل، في وقت لا يتجاوز فيه متوسط الرواتب نحو مليون ليرة سورية شهرياً، وهو مبلغ لا يغطي سوى جزء محدود من الاحتياجات الأساسية لعائلة متوسطة، في ظل تقديرات محلية تشير إلى أن كلفة المعيشة الشهرية تتجاوز عدة ملايين من الليرات السورية، وباتت آلاف العائلات تعيش تحت ضغط معيشي خانق، مع عجز متزايد عن تأمين الغذاء والدواء واحتياجات الأطفال، ما يدفع كثيرين إلى الاستدانة أو تقليص الإنفاق على مواد أساسية، ويقول مواطنون: "إن أصعب ما يواجهه الرجل اليوم هو شعوره بالعجز أمام أسرته، عندما لا يتمكن من تأمين الطعام أو احتياجات أطفاله رغم عمله المستمر".

أسعار غذائية تواصل الارتفاع

وحسب ما رصده المرصد السوري لحقوق الإنسان، شهدت الأسواق السورية ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار المواد الغذائية في معظم المحافظات، مع فروقات طفيفة ترتبط بتكاليف النقل والشحن، فقد بلغ سعر عبوة الزيت النباتي متوسط الجودة سعة أربعة ليترات نحو ١٠٩ آلاف ليرة سورية، فيما وصل سعر كيلو السمن إلى ٢٧ ألف ليرة، وسعر عشر كيلوغرامات من السكر إلى نحو ٩٧ ألف ليرة سورية، كما بلغ سعر عبوة الشاي بوزن ٤٥٠ غراماً نحو ٦٦ ألف ليرة سورية، بينما وصل سعر كيلو الأرز إلى ١٥ ألف ليرة، وسجل سعر عبوة دبس البندورة بوزن ٨٠٠ غرام نحو ١٤ ألف ليرة سورية، في حين بلغ سعر الجبن الحيواني نحو ٤٠ ألف ليرة.

أما اللحوم، التي أصبحت خارج قدرة الكثير من العائلات، فقد وصل سعر كيلو اللحم الأحمر إلى نحو ١٤٠ ألف ليرة سورية، بينما بلغ سعر كيلو الفروج حوالي ٢٧ ألف ليرة، وسط تراجع واضح في قدرة السكان على شراء هذه المواد بشكل منتظم، حتى باتت بعض الأسر تكتفي بوجبة واحدة يومياً أو تستغني عن أصناف غذائية أساسية بشكل كامل.

وأوضح أحد كبار التجار في مدينة حلب، في حديثه للمرصد السوري، أن تفاوت الأسعار بين المناطق يرتبط بشكل رئيسي بتكاليف النقل اليومية، إلا أن العامل الأكثر تأثيراً في موجات الغلاء يبقى عدم استقرار الرسوم الجمركية عبر المعابر الحدودية، إلى جانب الارتفاع المستمر في سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، ما ينعكس مباشرة على الأسواق والقدرة الشرائية للسكان.

أعباء معيشية تتجاوز الغذاء

ولا تتوقف الأعباء الاقتصادية عند الغذاء فقط، بل تمتد إلى مختلف تفاصيل الحياة اليومية، من تكاليف الكهرباء عبر نظام الأمبيرات وأسعار الغاز والمياه، وصولاً إلى نفقات التعليم والمواصلات والدروس الخاصة، الأمر الذي دفع كثيراً من العائلات إلى الاكتفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات.

شهادات من داخل المعاناة اليومية

في هذا السياق، روى أحد معِيلي الأسر في مدينة عامودا، وهو أب لخمسة أطفال ضمن عائلة مؤلفة من سبعة أفراد، أن أسرته تحتاج إلى أكثر من خمسة ملايين ليرة سورية شهرياً لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة، وأوضح أن هذا المبلغ بالكاد يغطي الاحتياجات الضرورية وبعض الكماليات البسيطة، من دون احتساب الفواكه أو أي وسائل ترفيه للأطفال.

وفي مدينة الحسكة، تحدث أحد الآباء عن الضغوط اليومية التي تنهك العائلات، مشيراً، إلى تكاليف شراء المياه بشكل أسبوعي، إضافة إلى أجرة المنزل وما يرافقها من التزامات متراكمة، مؤكداً "إن الأوضاع لم تعد تحتمل".

وقال: "أصعب السنوات التي مرت عليّ منذ أكثر من ثلاثين عاماً من الزواج هي هذه السنة"، مضيفاً: "إن أصعب ما في الأمر أن يبكي الرجل أمام عدم قدرته على إعالة أسرته".

أما في مدينة اللاذقية، فأوضح "ع.ا" وزوجته، وهما موظفان في القطاع الحكومي، أن مجموع راتبيهما يبلغ نحو مليونين و٢٠٠ ألف ليرة سورية، بينما يستهلك إيجار منزل متواضع في أحد الأحياء الشعبية نحو مليون ونصف ليرة، ما يضع الأسرة أمام ضغوط مستمرة لتأمين باقي الاحتياجات، وفي إدلب، قال "ب.ح"، وهو أحد المنتسبين إلى جهاز الأمن الداخلي وأب لأربعة أطفال، إن راتبه الشهري البالغ ٢٦٠ دولاراً أمريكياً لم يعد قادراً على تأمين أبسط متطلبات الحياة، إذ يذهب معظم الدخل للإيجار والفواتير الأساسية، ولا يتبقى سوى مبلغ محدود لا يغطي احتياجات الأسرة.

ومن مدينة "أريحا"، تحدثت معلمة تعمل في إحدى المدارس عن معاناتها مع راتب لا يتجاوز ١٣٠ دولاراً أمريكياً، في وقت تعيل فيه والدين مسنين، مشيرةً إلى أن الجزء الأكبر من دخلها يذهب لتغطية الغذاء والأدوية والمواصلات، ما يجعل استمرار الحياة اليومية تحدياً مستمراً.

تحذيرات من اتساع الفقر وتداعيات اجتماعية أوسع

ويرى اقتصاديون أن استمرار تراجع القدرة الشرائية وغياب السياسات الاقتصادية الفاعلة يهددان بمزيد من الانكماش الاجتماعي واتساع دائرة الفقر، خاصة مع اعتماد شريحة واسعة من السوريين على الحوالات الخارجية أو الديون لتغطية احتياجاتها الأساسية.

وتأتي هذه الشهادات في ظل استمرار التدهور الاقتصادي والمعيشي في مختلف المناطق السورية، وسط مخاوف متزايدة من اتساع رقعة الفقر والعجز عن تأمين الاحتياجات الأساسية.

وفي ظل هذا الواقع، تبدو معاناة السوريين اليوم أبعد من مجرد أزمة اقتصادية عابرة، إذ تحولت إلى تهديد مباشر لحقوق أساسية يفترض أن تكون مكفولة لكل إنسان، وفي مقدمتها الحق في الغذاء والسكن والتعليم والعلاج والحياة الكريمة.

ويحذر من أن استمرار هذا التدهور دون تدخلات عاجلة سيؤدي إلى اتساع رقعة الفقر والتفكك المجتمعي، ويدفع مزيداً من الأطفال إلى سوق العمل، ويرفع معدلات التسرب المدرسي والهجرة والاستغلال، في وقت بات فيه السوريون يخوضون معركة يومية من أجل البقاء.

دفعة جديدة من المهجّرين تتجهُ نحو عفرين

مركز الأخبار ـ انطلقت في ساعاتِ الفجرِ الأولى من يومِ الخميس الحادي والعشرين من أيار الجاري، دفعةٌ جديدةٌ تضم قرابة ألف عائلة من مهجّري عفرين، كانوا يُقيمون في مدن قامشلو وعامودا وديرك، متوجهين نحو مدينتهم، بعد سنوات من التهجير والمعاناة.

وكانت العائلات التي تقطن قامشلو وعامودا وديرك، قد بدأت التحضير للعودة منذ أيام، حيث جُمعت يوم الجمعة، الموافق ٢٠ أيار، في ملعب شهداء ١٢ آذار بمدينة قامشلو، قبل أن تنطلق القافلة باتجاه دوار الشهيد يوسف كلو، ومنه تابعت رحلتها نحو مدينة عفرين.

وتأتي هذه العودة في إطار اتفاقية ٢٩ كانون الثاني الموقعة بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة المؤقتة، والتي تنصُّ على تسهيل عودة مهجري عفرين إلى مناطقهم وأراضيهم.

وهذه الدفعة تُعدُّ السادسة على مستوى مقاطعتي الجزيرة وكوباني، فيما تستعد دفعاتٍ أخرى تضم آلاف المهجرين للعودة خلال الفترات المقبلة، وكانت الدفعة الأولى من مهجري عفرين الموجودين في كوباني، والتي ضمت نحو ٦٠٠ عائلة، قد وصلت يوم ١٩ أيار الجاري، إلى مدينة عفرين.

أما من مقاطعة الجزيرة، فقد عادت أربع دفعات سابقة إلى مدينة عفرين ونواحيها، حيث عادت ٤٠٠ عائلةً في التاسع من آذار، و٢٠٠ عائلةً في الرابع من نيسان، و٨٠ عائلةً في ١٤ نيسان، إضافةً إلى نحو ألف عائلة في التاسع من أيار الجاري.

رفضاً لسياسة التجويع.. اعتصام سلمي في الحسكة

الحسكة/ رغد محمد ـ شهدت مدينة الحسكة اعتصاماً سلمياً نظمته ثمانية أحزاب سياسية، أمام اتحاد الفلاحين وسط المدينة، رفضاً لسياسات تجويع الفلاح وإضعاف الاقتصاد المحلي، وللمطالبة بتسعيرة عادلة لمحصول القمح تتناسب مع تكاليف الإنتاج الزراعي.

وشهد الاعتصام مشاركة واسعة من أعضاء وممثلي الأحزاب والفلاحين الذين أكدوا رفضهم للتسعيرة التي أقرتها الحكومة المؤقتة، داعين إلى دعم القطاع الزراعي باعتباره ركيزة أساسية للأمن الغذائي في البلاد والعمل على تغيير التسعيرة بما يتناسب مع تكاليف الزراعة.

وبدأ الاعتصام بكلمةٍ ألقاها عضو اللجنة المركزية في الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، «كوركين حمزة نويران»، أكد فيها: «الوقفة السلمية جاءت احتجاجاً على تسعيرة القمح التي قوبلت باستهجانٍ واسع من قبل الفلاحين، في ظل الارتفاع غير المسبوق في أسعار البذار والمحروقات والمبيدات ومستلزمات الري والنقل وكافة تكاليف الإنتاج الزراعي».

وأشار؛ إلى أن «التسعيرة لا تنسجم مع المؤشرات الاقتصادية الفعلية للإنتاج الزراعي، ولا تحقق الحد الأدنى من الإنصاف للفلاح، ما ينعكس سلباً على قدرة المزارعين في الاستمرار بالعملية الزراعية».

ولفت إلى خطورة الفرار على مقاطعة الجزيرة، باعتبارها منطقة زراعية تنتج نسبةً كبيرة من محصول القمح في سوريا. وتعتمد بشكلٍ أساسي على الزراعة كمصدر رئيسيٍ للنشاط الاقتصادي والمعيشي.

وأوضح إن «هذا القرار لا يمكن فصله عن جملة السياسات الاقتصادية الخاطئة، التي ساهمت خلال السنوات الماضية في زيادة الضغوط على المواطنين والمنتجين، وفي مقدمتها ضعف الدعم المقدم للقطاع الزراعي وارتفاع تكاليف الزراعة وتراجع الإنتاجي واتساع دائرة التدهور المعيشي».

واختتم «كوركين حمزة نويران»: «على الحكومة المؤقتة، العمل على حماية المنتج المحلي، وتقدير قيمة الزراعة والإنتاج، وإعادة النظر في تسعيرة القمح وتعديلها، بما يحقق مصلحة الفلاح وبراعي الواقع الزراعي والاقتصادي في المنطقة؛ لأن دعم الزراعة ركيزة أساسية للأمن الغذائي والاستقرار الوطني، وحمايةً للبلاد من حالة استياء شعبي قد تتوسع نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية التي تمس شرائح واسعة من السوريين».

واختتم الاعتصام بالتأكيد على أهمية دعم الفلاحين والمزارعين، لضمان استدامة زراعة المحاصيل الاستراتيجية ووضع تسعيرةً عادلةً تتناسب مع تكاليف الزراعة وتحافظ على استمرار الإنتاج الزراعي وتشجيع الفلاحين على الاستمرار في زراعة المحاصيل الاستراتيجية لسوريا ككل.

تعثّرٌ في ملف الأسرى رغم وعود الحكومة المؤقتة بالإفراج عنهم

مركز الأخبار - لا يزال ملف الأسرى لدى الحكومة المؤقتة في سوريا، عالقاً من دون حل، رغم مرور أربعة أشهر على اتفاق ٢٩ كانون الثاني، وبقاء أقل من أسبوع على حلول عيد الأضحى المبارك المصادف لـ٢٧ أيار.

وكان القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، أكد خلال حوار سابق مع وكالة هاوار، إن ملف الأسرى لا يزال يُستخدم كورقة ضغط، مشيراً إلى إن الاتفاق المتعلق بهذا الملف لم يُنفذ حتى الآن، رغم الدخول في مرحلة الاندماج.

وبحسب مصادر مطلعة لوكالة أنباء هاوار، فإن أعداد الأسرى المتبقيين حتى الآن في سجون الحكومة المؤقتة يبلغ قرابة ٤٠٠ شخصاً بين مقاتلين في قوات سوريا الديمقراطية ومدنيين.

وجرت الدفعة الأولى في ١٠ آذار وشملت تبادل ١٠٠ مقابل ١٠٠، تلتها الدفعة الثانية في ١٩ آذار وشملت ٣٠٠ من المقاتلين، فيما نُفذت الدفعة الثالثة في ١١ نيسان وأُفرج خلالها عن ٤٠٠ شخصاً من جانب الحكومة المؤقتة مقابل ٩١ من جانب قوات سوريا الديمقراطية.

أما الدفعة الرابعة فصادفت في الثامن من أيار، وشملت إطلاق سراح ٢٣٢ أسيراً من قوات سوريا الديمقراطية وعدد من المدنيين، وذلك في إطار تنفيذ بنود الاتفاق الأخير بين الطرفين ٢٩ كانون الثاني.

وصرّح مسؤولون في الحكومة المؤقتة، في وقتٍ سابق لوسائل الإعلام، بأن العمل مستمر لإنهاء ملف الأسرى قبل حلول عيد الأضحى، مؤكدين إن دمشق تجري حالياً عمليةَ الإحصاء الأخيرة للأسرى والمعتقلين تمهيداً لإغلاق الملف.

بدوره، أكد معاون وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة لشؤون المنطقة الشرقية، سيبان حمو (سمير أوسو)، في تصريحات سابقة لوكالة هاوار، إن استغلال عوائل الأسرى أو خربضهم «ليس أمراً جيداً»، مشدداً على إن الجهات المعنية تعمل عبر القنوات الرسمية وعلى مستوى الوزارة لإيجاد حل لهذه القضية، واواصفاً آلية عملية تبادل الأسرى بـ«الخاطئة».

وتشهد مدن روج آفا ولا سيما في الجزيرة وكوباني، احتجاجاتٍ يوميّة ينفذها ذوو الأسرى منذ ٢٩ كانون الثاني، للمطالبة بالإفراج عن أبنائهم وتسريع تنفيذ بند تبادل الأسرى.

طلبة جامعة روج آفا يطالبون الاعتراف باللغة الكردية وشهاداتهم الجامعية

مركز الأخبار - طالبَ طلبة كلية البتروكيمياء في جامعة روج آفا، بالرميلان في مقاطعة الجزيرة، بضرورة الاعتراف بشهاداتهم الجامعية وعدم ضياع سنوات دراستهم، إلى جانب تثبيت اللغة الكردية والاعتراف بها في الدستور السوري الجديد. مؤكدين إن اللغة تمثّل هوية ووجود الشعب الكردي.

وفي السياق، قالت الطالبة في السنة الرابعة، «هيلين إبراهيم»، إنه على جميع أبناء الشعب الكردي المطالبة بتثبيت اللغة الكردية في الدستور السوري، إلى جانب الاعتراف بشهادات جامعات روج آفا، لأنها جاءت بفضل تضحيات الشهداء.

وأضافت؛إن «الطلبة اليوم يدرسون باللغة الكردية بفضل دماء الشهداء، لذلك يجب الدفاع عن اللغة الكردية، لأنها مسألة وجود وهوية في المجتمع»، ومن جانبها، أكدت الطالبة في السنة الرابعة، «ميراف عيسى»، إن «التعلم باللغة الكردية حق مشروع، ومن حق الشعب الكردي أن يتم الاعتراف بلغته ضمن الدستور السوري الجديد».

وأشارت؛ إلى إن «اللغة تمثل الثقافة والوجود، كما إن الجامعة والتعليم باللغة الكردية حققا بفضل تضحيات آلاف الشهداء، لذلك يجب الحفاظ على هذا المكسب».

بدورها، قالت الطالبة، «لافين بطال»، إنهم «يدرسون اللغة الكردية منذ المرحلة الابتدائية، وعلى الحكومة المؤقتة الاعتراف بالشهادات الجامعية، واللغة الكردية ضمن الدستور السوري».

وأكدت «لافين بطال»، في ختام حديثها، إن «وجود اللغة الكردية يجب أن يشمل المدارس والجامعات، إلى جانب منحها أهمية أكبر داخل المؤسسات الثقافية والإعلامية في سوريا الجديدة».

مقتطفات من تاريخ الحسكة

كانت الحسكة قبل أن تبنى تلاً، اسمه "كري هسكي" وعليه خيمة الرجل هسكي وهو اسم إيزيدي كردي، تحول مع الزمن إلى بيوت سكنية وتجمعت بسبب تنقل الناس إليه لوجود مياه نهر الخابور وهرماس أي جقجق.

برادوست ميتاني

بدأت قرية صغيرة حول ثكنة عسكرية عثمانية قديمة أنشئت عام ١٩٠٧ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وفي ظل إدارة العشيرة الملية الكردية قبل عهد رئيسها إبراهيم باشا الملي وفي عهده وعهد من خلفوه على قيادة العشيرة حتى مجيء الفرنسيين.

عند احتلال فرنسا لما اصطلح عليه اسم (سوريا)، توجه الجيش الفرنسي في شهر أيار سنة ١٩٢٢ إلى منطقة الجزيرة، ونشر الكولونيل "بيغو غراندوت" قواته في المنطقة، وكانت مدينة "هسكي" حينها بلدة صغيرة.

بعد فترة قصيرة قام الفرنسيون ببناء الثكنة الحالية على أنقاض الثكنة العثمانية، وبعد احتلالهم "هسكي" والجزيرة، سمحوا للبدو بالتدفق من كل حدب وصوب ونزلوا في الهسكة وسكنوا فيها.

الوافدون قدموا من مناطق دير الزور والبوكمال والبصيرة، فمنهم من سكن حي غويران والبعض الآخر بنى لهُ مساكن غرب السرايا وشمالها، التي بنيت في عهد تاج الدين الحسيني، وفي عام ١٩٣٣ تم "إسكان" عدد كبير من عوائل الأشوريين في المدينة، وتحديدا على ضفاف نهر الخابور رغما عن الكرد بموجب وثيقة للأمم المتحدة، وهكذا اختلت ديمغرافية الحسكة مرة ثانية، وعندما رحل الفرنسيون عن الجزيرة في منتصف عام ١٩٤٥ وبعدها عن كل سوريا، كانت البلدة قد كبرت وأصبحت مدينة، وبات لها سراي وذلك بعد عام (١٩٣٠)، عندما انفصلت عن متصرفية دير الزور، وأول متصرف عين للمدينة كان "نسيب بن محمد صادق الأيوبي" الذي عُين في عام ١٩٣٠، وفي عام ١٩٣٧ عين بدلاً عنه "بهجت الشهابي"، الذي لم تدم إقامته في المدينة، إثر اضطرابات في منطقة الجزيرة؛ ما اضطره للعودة إلى دمشق، وتم تعين "حيدر مردم بك" محافظاً للحسكة بدلا عنه. وذلك في شهر آذار سنة ١٩٣٨، ولكن حظه لم يكن أفضل من سابقه، وشهدت المدينة وضع أول مخطط تنظيمي في عام (١٩٦٣م)، والمخطط الثاني جرى تنظيمه في عام ١٩٩٢.

المجتمع

تعيش مدينة الحسكة حالياً فسيفساء جميلاً من أطياف المجتمع الذي يشكل فيه الكرد والعرب والسريان والأرمن والشيشان وغيرهم لوحة واحدة غنية بالشعوب التي تعبر عن نواة الشعب السوري برمته.

الكرد

سكن منطقتها في القديم أسلاف الكرد الأزيين كالسوباريين واللكوتيين الجوديين والخوريين والهيتين والميتانيين والميدين والساسانيين وقد عثر سابقاً في لوحات جغرافية محفوظة في المكتبة الملكية لآشور بانيبال على لفظة "سوبارتو" التي كانت مهد المدنية هيكل الإله شمشو أو شمش يقع تحت بناء كنيسة الكلدان الحالية، وفي العهد الساساني أطلقت كلمة ناي على السكان المنتشرين في الجزيرة الفراتية، وقد تحول اللفظ مع الزمن إلى اسم طي ومازالت العشيرة الكردية طي تحمل ذاك الاسم وكذلك أطلقت على العشيرة العربية طي أيضاً.

لقد ترك أجدادنا الكرد آثاراً في مناطق الحسكة منها قلعة سكرة الأيوبية على جبل كزوان الذي سمي بجبل عبد العزيز الكردي وفي موقع تل براك أظهرت لقى فخارية وتماثيل وأختاما أسطوانية ذات دلالات أسطورية أغلبها تدل على الحضارتين الهورية، وكذلك أربان أي "عرابان" الذي يقع جنوب الحسكة الذي يتطلب الحركة الإصبعية نفسها بغض النظر عن الحرف؛ ما يعني أن الدماغ لا يجد ما يكفي من التكامُل أو المشكلات لمعالجتها

إن الأطفال الذين يتعلمون القراءة والكتابة على الأجهزة اللوحية غالباً ما لا يستطيعون التفريق بين حروف مثل "و" و"ا"، لأنهم لم يشعروا جسدياً أبداً بالجهد المطلوب لإنتاج هذه الحروف فعلياً على الورق.

قبل عقد من ذلك، أجرى باحثان في جامعة برينستون التجربة نفسها بطريقة مختلفة تماماً ووصلا إلى النتيجة ذاتها، قام بام مولر (Pam Mueller) ودانيال أوبنهايمر (Daniel Oppenheimer) باختبار ٣٢٧ طالباً عبر ثلاث تجارب. حيث أخذ نصفهم الملاحظات على حواسيب محمولة (مع تعطيل الإنترنت)، والنصف الآخر أخذها باليد. ثم اختُبر الجميع حول ما فهموه فعلياً من المحاضرات التي شاهدوها.

فازت مجموعة الكتابة باليد بهامش واسع في كل سؤال يتطلب فهماً حقيقياً وليس مجرد استرجاع سطحي، وكان السبب مخفياً في نصوص ما كتبته المجموعتان فعلياً؛ كان طلاب الحواسيب المحمولة يكتبون كلمة بكلمة تقريباً. مسجّلين كمية أكبر من المحتوى لكن مع معالجة معرفية أقل. بينما لم يكن بمقدور طلاب الكتابة اليدوية الكتابة بسرعة كافية لنسخ المحاضرة حرفياً في الزمن الحقيقي، ما أجبرهم على الاستماع بانتباه، وتحديد ما هو مهم فعلاً، وصياغته بكلماتهم الخاصة على الورق.

إن هذا الفعل البسيط المتمثل في اختيار ما يُحتفظ به كان هو عملية التعلم ذاتها. ولوحة المفاتيح تجاوزت هذا الاختيار بهدوء، وتجاوزت معه التعلم.

دراستان.. بلدان اثنان.. وجواب واحد

الكتابة باليد تجعل الدماغ يعمل، أما الطباعة فتتركه يسبح على السطح. كل ملاحظة كتبتها بالطباعة بدلاً من الكتابة اليدوية دخلت دماغك عبر أنبوب أضيق، كل اجتماع. وكل تمييز بارز في كتاب. وكل فكرة سجلتها على هاتفك بدلاً من الورق عولجت بعمق أقل.

لم تنسَ تلك الأشياء لأن ذاكرتك سيئة. بل نسيتها لأن الطباعة لم توقظ الجزء من الدماغ الذي كان سيجعلها أكثر ثباتاً.

"الخل هو ما كانت تعرفه جدتك بالفعل: التقط القلم، اكتب الشيء، الطريق الأبطأ هو الطريق الأسرع".

وكالات

الكتابة باليد تجعل الدماغ يعمل بنشاط أكبر

أمضت عالمة الأعصاب النرويجية أودري فان دير مير (Audrey van der Meer) عشرين عاماً في إثبات أن عملية الكتابة باليد تُحدث تغييرات في الدماغ البشري لا تستطيع الكتابة على لوحة المفاتيح (الطباعة) تحقيقها على المستوى الفيزيولوجي. ومع ذلك فإن قلة قليلة جداً خارج مجالها قد اطّلعت على الورقة البحثية.

تدير فان دير مير مختبر أبحاث الدماغ في ترونديهايم (Trondheim)، ونُشرت الورقة البحثية التي أغلقت النقاش عام ٢٠٢٤ في مجلة Frontiers in Psychology. وتُعد النتيجة قاسية بما يكفي لتغيير كل فصل دراسي على وجه الأرض.

كان التصميم التجريبي بسيطاً؛ جُنّد ٣٦ طالباً جامعياً. وُضع على رأس كلٍ منهم غطاء يحتوي على ٢٥٦ مستشعراً مضغوطاً على فروة الرأس لتسجيل النشاط الدماغي (EEG عالي الكثافة). ظهرت الكلمات على الشاشة واحدة تلو الأخرى.

في بعض الحالات، كتب الطلاب الكلمة يدوياً على شاشة لمس باستخدام قلم رقمي. وفي حالات أخرى طبعوا الكلمة نفسها على لوحة مفاتيح. سُجّلت كل استجابة عصبية طوال الخمس ثوانٍ التي بقيت فيها الكلمة على الشاشة. ثم ركّز فريقها على الجزء من البيانات الذي أهملته معظم الأبحاث السابقة لسنوات. وهو كيفية تواصل مناطق الدماغ المختلفة أثناء أداء المهمة، عندما كتب الطلاب باليد، أضاء الدماغ في كل مكان في وقت واحد: فالمناطق المسؤولة عن الذاكرة، وتكامل الحواس، وترميز المعلومات الجديدة كانت تنشط معاً في نمط تنسيقي منتشر عبر القشرة الدماغية بأكملها. كانت الشبكة العصبية بكاملها يقظة ومترابطة.

أما عندما طبع الطلاب الكلمة نفسها، فإن هذا النمط انهار تقريباً كلياً. أصبح معظم الدماغ هادئاً. واختفت الروابط بين المناطق التي كانت نشطة قبل ثوانٍ فقط في مخطط كهربية الدماغ (EEG).

كلمة واحدة.. دماغ واحد.. شخص واحد.. وحدثان عصبيان مختلفان تماماً

تبيّن أن السبب يكمن في شيء لم يلتفت إليه الباحثون كثيراً قبل عملها: إن الكتابة باليد ليست حركة واحدة. بل هي تسلسل من آلاف الحركات الدقيقة الميكروية (micro-movements) المنسقة مع الرؤية في الزمن الحقيقي. حيث يمثّل كل حرف شكلاً مختلفاً يتطلب من الدماغ حل مشكلة مكانية طفيفة الاختلاف.

تعمل الأصابع والمعصم والرؤية وأجزاء الدماغ المسؤولة عن تتبّع الموضع في الفضاء معاً لإنتاج حرف واحد. ثم الذي يليه. ثم الذي يليه. أما الطباعة فتلغي كل ذلك؛ فكل مفتاح على لوحة المفاتيح يتطلب الحركة الإصبعية نفسها بغض النظر عن الحرف؛ ما يعني أن الدماغ لا يجد ما يكفي من التكامُل أو المشكلات لمعالجتها

إن الأطفال الذين يتعلمون القراءة والكتابة على الأجهزة اللوحية غالباً ما لا يستطيعون التفريق بين حروف مثل "و" و"ا"، لأنهم لم يشعروا جسدياً أبداً بالجهد المطلوب لإنتاج هذه الحروف فعلياً على الورق.

قبل عقد من ذلك، أجرى باحثان في جامعة برينستون التجربة نفسها بطريقة مختلفة تماماً ووصلا إلى النتيجة ذاتها، قام بام مولر (Pam Mueller) ودانيال أوبنهايمر (Daniel Oppenheimer) باختبار ٣٢٧ طالباً عبر ثلاث تجارب. حيث أخذ نصفهم الملاحظات على حواسيب محمولة (مع تعطيل الإنترنت)، والنصف الآخر أخذها باليد. ثم اختُبر الجميع حول ما فهموه فعلياً من المحاضرات التي شاهدوها.

فازت مجموعة الكتابة باليد بهامش واسع في كل سؤال يتطلب فهماً حقيقياً وليس مجرد استرجاع سطحي، وكان السبب مخفياً في نصوص ما كتبته المجموعتان فعلياً؛ كان طلاب الحواسيب المحمولة يكتبون كلمة بكلمة تقريباً. مسجّلين كمية أكبر من المحتوى لكن مع معالجة معرفية أقل. بينما لم يكن بمقدور طلاب الكتابة اليدوية الكتابة بسرعة كافية لنسخ المحاضرة حرفياً في الزمن الحقيقي، ما أجبرهم على الاستماع بانتباه، وتحديد ما هو مهم فعلاً، وصياغته بكلماتهم الخاصة على الورق.

إن هذا الفعل البسيط المتمثل في اختيار ما يُحتفظ به كان هو عملية التعلم ذاتها. ولوحة المفاتيح تجاوزت هذا الاختيار بهدوء، وتجاوزت معه التعلم.

دراستان.. بلدان اثنان.. وجواب واحد

الكتابة باليد تجعل الدماغ يعمل، أما الطباعة فتتركه يسبح على السطح. كل ملاحظة كتبتها بالطباعة بدلاً من الكتابة اليدوية دخلت دماغك عبر أنبوب أضيق، كل اجتماع. وكل تمييز بارز في كتاب. وكل فكرة سجلتها على هاتفك بدلاً من الورق عولجت بعمق أقل.

لم تنسَ تلك الأشياء لأن ذاكرتك سيئة. بل نسيتها لأن الطباعة لم توقظ الجزء من الدماغ الذي كان سيجعلها أكثر ثباتاً.

"الخل هو ما كانت تعرفه جدتك بالفعل: التقط القلم، اكتب الشيء، الطريق الأبطأ هو الطريق الأسرع".

وكالات

المعابر في روج آفا.. ثقل اقتصادي بأبعاد استراتيجية

حمزة حرب

ليس بغريب على السوريين أهمية المعابر والمنافذ الحدودية، التي استخدمت طيلة سنوات طويلة كأوراق ضغط سياسية واقتصادية بيد القوى المتناحرة؛ فالواقع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي، الذي أرسته الأزمة السورية طوال أكثر من عقد، شكل كانتونات متناثرة على الجغرافيا السورية أعادت رسم خريطة البلاد. ورغم خروجها عن سيطرة المركز "دمشق"، فإن قنوات تواصلها مع ذلك المركز والعالم الخارجي فاعلة لأبعد ما يمكن تصوره. إذ باتت تلك الكانتونات "بحدودها الجمركية" جزءًا من إطار أمني إقليمي أوسع، وبقي هذا الواقع مرسوم على الساحة السورية لحين سقوط النظام السوري واعتلاء الحكومة المؤقتة سدة الحكم في البلاد لتعيد ترتيب الأوراق بالداخل ما فتح المجال أمامها لإعادة طرح ملف المعابر الحدودية مع الخارج على طاولة المفاوضات مع هذه الدول.

كما ساهم الوضع الإقليمي المتوتر والحرب ضد ايران في تسريع تفعيل هذه الورقة خصوصاً مع العراق فافتتاح المنافذ الحدودية مع سوريا بعد إغلاق بعضها استمر لـ ١٣ عاماً، رسم مشهداً يحمل أبعاداً اقتصادية وسياسية وأمنية وخطوة وصفتها الأوساط الرسمية بأنها بداية مرحلة جديدة من الانفتاح التجاري، وإنعاش الواقع السياسي المتأزم بين سوريا ودول الجوار، كما تم استعادة دور المعابر الحدودية في تحريك عجلة الاقتصاد داخل سوريا فيما ينظر السوريون إلى الحدث بوصفه فرصة طال انتظارها لإنعاش مناطقهم وتحريك عجلة الاستثمار.

تل كوجر «اليعربية».. منفذ اقتصادي وشريان حيوي

بعد إغلاقه أكثر من ١٣ عاماً تم افتتاح معبر تل كوجر «اليعربية» ولم يكن مجرد إجراء إداري لإعادة تشغيل معبر حدودي، بل رسالة واضحة بأن بغداد ودمشق تسعيان إلى إعادة بناء شبكة ارتباطها الاقتصادي مع محيطها الإقليمي، مستفيدة من حُسن الواقع الأمني في المناطق الحدودية، ومن الحاجة المتزايدة لتنويع مصادر الدخل بعيداً من الاعتماد شبه الكامل على النفط.

فمنفذ تل كوجر - ربيعة، يربط العراق بروج آفا

ويُعد من أبرز المعابر البرية في شمال وشرق البلاد وتكمن أهميته في موقعه الجغرافي الذي يتيح ربط الأسواق العراقية - السورية، ويفتح مسارات جديدة لحركة الشاحنات والبضائع والمسافرين.

وخلال الأعوام الماضية تسبب إغلاق المنفذ في تحويل جزء كبير من الحركة التجارية إلى منافذ أخرى؛ ما أدى إلى زيادة الكلف اللوجيستية وارتفاع الضغط على المعابر البديلة. ومع إعادة افتتاحه تراهن الأوساط الاقتصادية على أن يستعيد المعبر جزءاً من دوره التاريخي كممر تجاري حيوي.

يتزامن افتتاح منفذ تل كوجر «اليعربية - ربيعة» مع متغيرات عدة دفعت الحكومة العراقية والحكومة المؤقتة السورية إلى تسريع الخطوة، أبرزها الحرب الإيرانية والتصعيد على خطوط التجارة في مضيق هرمز، الى جانب تراجع التهديدات التي كانت تعيق العمل في نينوى بعد دحر التنظيمات الإرهابية من مرتزقة داعش وغيرهم. فضلاً عن توجه بغداد نحو توسيع منافذها التجارية مع دول الجوار،

فالعراق وسوريا باتتا أكثر حاجة من أي وقت مضى إلى تطوير الإيرادات غير النفطية، في ظل تقلبات أسعار الخام عالمياً، وازدياد الضغوط المالية المرتبطة بالرواتب والخدمات والبنية التحتية كما أن إعادة فتح المنافذ المغلقة تُعد جزءاً من استراتيجية أوسع لتعظيم الموارد الجمركية وتنشيط التجارة العابرة، سيما وإن هذا المنفذ يعد عقدة لوجيستية إقليمية يمكن أن تستفيد من موقعها الجغرافي.

الاقتصاد يعيد بناء الثقة بأبعاد استراتيجية

بعد أن شهدت العلاقات السورية العراقية تدهوراً ملحوظاً خصوصاً بعد حالة التوتر بين الحكومة المؤقتة السورية والحكومة العراقية على خلفية تاريخية لهيئة تحرير الشام، وقبلها جبهة النصرة وقبل ذلك تنظيم القاعدة عاد الاقتصاد ليصبح أولوية متقدمة في حسابات الدولة العراقية.

فالمعابر الحدودية لم تعد نقاط عبور، بل أدوات سياسية لبناء الثقة واقتصادية لزيادة الإيرادات وتنظيم التجارة ومحاربة التهريب حيث تشير تقديرات اقتصادية إلى أن تشغيل منفذ جديد أو إعادة تفعيل منفذ متوقف يمكن أن ينعكس مباشرة على حجم الرسوم الجمركية، وإيرادات الدولة، وحركة النقل، والطلب على الخدمات اللوجيستية، إضافة إلى تنشيط الأسواق المحلية في المدن القريبة خصوصاً في روج آفا وشمال وشرق سوريا ونينوى،

المدن الواقعة على أطراف المعبر عانت ما عانته من أزمات مركبة خلفتها مرتزقة داعش، حيث لا تزال مناطق واسعة تتعافى من آثار الحرب والدمار، وينظر كثيرون إلى إعادة افتتاح المنفذ بوصفه فرصة اقتصادية حقيقية، كما يمكن أن يسهم المنفذ في إيجاد فرص عمل مباشرة في مجالات الجمارك والنقل والخدمات، فضلاً عن فرص غير مباشرة في الأسواق والمخازن والمطاعم ومحطات الوقود وسكن السائقين.

فأي منفذ جديد يعني تقليل وقت الانتظار للشاحنات وخفض الكلفة، وهذا ينعكس على التجارة داخل نينوى شمال وشرق سوريا وعلى أسعار بعض المواد فتحسن الطرق وعودة الحركة التجارية قد يفتح أبواباً لتسويق المنتجات الزراعية محلياً وخارجياً، كما يمثل افتتاح المنفذ فرصة لإعادة تنشيط الحركة التجارية في وقت تسعى دمشق إلى استعادة جزء من النشاط الاقتصادي عبر الحدود ومن بوابة الاقتصاد تحاول تسويق نفسها لنيل ثقة الأطراف الإقليمية، ويرى مراقبون أن تطوير التعاون الحدودي بين بغداد ودمشق قد يمتد مستقبلاً إلى مجالات أوسع، تشمل النقل البري، والتبادل الزراعي، والخدمات اللوجيستية، ورما الربط التجاري مع أسواق أخرى لكن نجاح هذه الفرص سيظل مرهوناً بقدرة الطرفين على توفير بيئة عمل مستقرة وإجراءات واضحة وسريعة قائمة على بناء الثقة فيما بينهم،

كما أن هذه الخطوة تعد هامة، لأنها طُرحت فكرة تحويل العراق إلى مركز ربط تجاري بين الخليج وتركيا وسوريا والأردن وإيران، ويمنح الموقع الجغرافي البلاد فرصة نادرة إذا ما استُثمرت المنافذ والطرق والموانئ بالشكل الصحيح، لذا: ينظر إليها خطوة ضمن صورة أكبر، تتعلق بإعادة تعريف دور العراق وسوريا الاقتصادي في المنطقة، ليس فقط كبلدان منتجة للنفط، بل كممر تجاري وسوق ومركز لوجستي،

كما أن عودة منفذ معبر تل كوجر - ربيعة بعد ١٣ عاماً من الإغلاق تمثل حدثاً حدودياً، فضلاً عن اختبار لقدرة الدولتين العراقية والسورية على تحويل الجغرافيا إلى فرصة اقتصادية وسياسية واستراتيجية، وعقدة وصل بين الشرق والغرب وتحويل الاستقرار الأمني إلى نمو وفرص عمل وإيرادات، فمن هذه الزاوية تبرز أهمية معبر تل كوجر، لأنه مرتبط بشكل مباشر بالطريق الدولي M4 الحسكة - اللاذقية الرابط بين منطقة البحر الأبيض المتوسط بروج آفا، ما يعني المحافظات الأربعة التي يمر بها وهي الحسكة والرقة وحلب واللاذقية،

ويدخل طريق M4 الأراضي السورية من الحدود العراقية من معبر تل كوجر، ويمر من مدن الحسكة والرقة وحلب وإدلب واللاذقية ليصل البحر المتوسط غرب سوريا، ويشترك مع الطريق M5 عند مدينة سراقب شرقي إدلب، ثم ينفصل عنه ويتجه غرباً نحو أريحا بجبل الزاوية ثم جنوب جسر الشغور فاللاذقية،

بينما الطريق الدولي M5، فهو ممر التجارة البرية بين أوروبا والخليج العربي مروراً بتركيا والأردن، إذ يربط جنوب سوريا بشمالها ما يعني أنه يعبر بالمحافظات الخمسة درعا ودمشق وحمص وحماة وإدلب وحلب ويدخل سوريا من معبر نصيب بدرعا على الحدود السورية الأردنية، وصولاً لمعبر باب السلامة في أعزاز الحدودية مع تركيا، ويمر بالعاصمة دمشق من جهة مدينة حرستا، ثم حمص وحماة وإدلب من جهة معرّة النعمان، ليستمر نحو دوار الموت في مدينة حلب، وبعدها نحو الحدود التركية، يتقاطع طريق M5 مع الطريق M4 في مدينة سراقب بريف إدلب، ومن خلال تتبع الجهات الطريقين، فإنه يمكن معرفة مدى أهمية الطريق M4 الذي يبدأ من معبر تل كوجر مع العراق والواقع بمحافظة الحسكة، منتهياً في مدينة اللاذقية على البحر الأبيض المتوسط،

معبر نصيبين ـ قامشلو.. أبعاد سياسية واقتصادية

إلى جانب معبر تل كوجر" اليعربية ـ ربيعة" وما يحتله من أهمية قصوى يجري الحديث عن إمكانية افتتاح معبر نصيبين الحدودي، الواقع في مقاطعة الجزيرة بروج آفا، فهذا المعبر يلعب دوراً هاماً في حركة التجارة والأفراد بين سوريا وتركيا إذ يعتبر نقطة وصل حيوية، تساهم في تسهيل التبادل التجاري وتعزيز العلاقات بين البلدين،

ففي السابق كانت البضائع التركية تدخل العراق وإقليم كردستان ومنه إلى سوريا من معبر سيمالكا وبالتالي يترتب تكلفة باهظة وحتى الأفراد وحركة تنقلهم كانت تتم بالطريقة ذاتها، وهو ما صعب المشهد فاليوم تسعى الأطراف المعنية إلى تطوير وتحسين الخدمات في المعبر، وتهيئة الأرضية المناسبة سياسياً لإعادة افتتاحه ولتلبية احتياجات المسافرين والتجار على حد سواء،

فروج آفا: تعيش حالةً من التعقيد السياسي والإنساني نتيجة سنوات طويلة من الصراع والحصار الذي أعاق الحياة اليومية للسكان في وسط هذه الظروف، لكن اليوم تبرز قضية فتح المعابر كموضوع حيوي يحمل في طياته آمالاً كبيرة نحو تحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة،

فمعبر نصيبين وكما الحال في معبر تل كوجر ناهيك عن معبر سيمالكا الذي اعتمد بشكل رسمي تعد هذه المنافذ عنصراً أساسياً في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل، حيث يساهم في تنشيط الحركة التجارية وتوفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين وهو ما سينعكس بشكل أو بأخر على تحسين الواقع الاقتصادي في روج آفا وسوريا عموماً،

لذا فإن فتح المعابر في روج آفا، يمثل شريان حياة للسكان الذين يعتمدون عليها في تأمين احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والدواء إلى الكهرباء والوقود فعندما تُفتح المعابر، لا يصبح هناك إمكانية شراء المواد التي يحتاجها السكان فقط، بل يشعرون بالاطمئنان أيضاً بأنهم جزء من العالم الخارجي، لا أشخاص معزولون محاصرون،

فلذا يمكننا القول: إن قضية وملف المعابر ليس الاقتصاد فقط هو المستفيد، فالجانب الأمني والسياسي له وزنه الكبير كذلك حيث تعتبر المعابر نقطة اتصال بين الجهات الإقليمية المختلفة، ما يخلق فرصة للحوار والتنسيق على الأرض وهذا التنسيق قد يساهم في تخفيف حدة التوترات المسلحة، ويقدم إطاراً لإدارة الأزمات بشكل أكثر فعالية،

رياض درار: الدمج الديمقراطي أساس بناء التوافقات والحلول

الدرباسية/ نيرودا كرد ـ أشار رئيس المكتب الاستشاري في مجلس سوريا الديمقراطية، رياض درار، إلى أن ملف الاندماج يعاني من تباينات كبيرة في وجهات النظر، وتحديات كثيرة، ولفت، إلى أن الدمج الديمقراطي، الأساس لبناء التوافقات والتوصل للحلول النهائية للقضايا العالقة.

تتصاعد في الآونة الأخيرة الآراء السياسية حول مستقبل العلاقة بين قوات سوريا الديمقراطية، والإدارة الذاتية من جهة، والحكومة السورية المؤقتة من جهة أخرى، وسط تباين واضح في الرؤى تجاه شكل الدولة السورية المقبلة، وآليات بناء الحل السياسي، وفي الوقت الذي تواصل فيه الإدارة الذاتية، طرح مشروع يقوم على اللامركزية الديمقراطية، والاعتراف بحقوق السوريين، لا تزال دمشق تتمسك بعقلية الدولة المركزية، التي أثبتت خلال العقود الماضية عجزها عن إدارة التنوع السوري، وحماية وحدة المجتمع.

وخلال سنوات الأزمة، استطاعت مناطق الإدارة الذاتية، أن تقدم نموذجاً مختلفاً في الإدارة، والحماية، والتنظيم المجتمعي، فلعبت مؤسسات الإدارة الذاتية، دوراً محورياً في حماية الاستقرار ومحاربة الإرهاب، إلى جانب ترسيخ مبدأ الشراكة، بين الكرد، والعرب، والسريان، وغيرهم، كما تمكنت قوات سوريا الديمقراطية من التحول إلى قوة أساسية في الدفاع عن سوريا، أمام تهديدات داعش، الأمر الذي منح مشروع الإدارة الذاتية، بعداً وطنياً يتجاوز حدود الجغرافيا المحلية،

ورغم ذلك، لا تزال بعض الأطراف في دمشق، تنظر إلى مسألة الدمج والحوار من زاوية إعادة السيطرة الكاملة، على المناطق والمؤسسات، دون تقديم ضمانات حقيقية تتعلق بالاعتراف السياسي،

والثروة، ومن هنا، تبدو الحاجة ملحة إلى حلول وسطية واقعية، تحفظ خصوصية التجربة القائمة في مناطق الإدارة الذاتية، وتؤسس في الوقت ذاته لعقد وطني جديد، يشارك فيه السوريون، دون هيمنة أو إقصاء،

كما تفتح هذه الحوارات الباب أمام تساؤلات أوسع، حول مستقبل مناطق سورية أخرى، كالساحل والسويداء، فتتصاعد الدعوات إلى نماذج حكم محلي، وإدارة مجتمعية أكثر تمثيلاً للسكان، الأمر الذي يعكس اتساع القناعة داخل سوريا، بأن العودة إلى النموذج المركزي القديم، لم يعد قادراً على إنتاج الاستقرار أو معالجة جذور الأزمة السورية،

المنظور المختلف لعملية الاندماج

وحول الموضوع، التقت صحيفتنا رئيس المكتب الاستشاري في مجلس سوريا الديمقراطية، رياض درار؛ "هناك خلافات حول مسألة الدمج، في عدة ملفات أساسية، لأن كل طرف ينظر إلى الدمج، بمعنى مختلف سياسيًا وعسكريًا وإداريًا، وأبرز أوجه الخلاف، شكل الاندماج العسكري، لأن قوات سوريا الديمقراطية تفضّل صيغة تحفظ لها خصوصية تنظيمية، وهذا في طور الحل، والمطالبة، بشكل من أشكال الإدارة الذاتية، واللامركزية، والاعتراف الدستوري، ودمشق تتحفظ على أي صيغة قد تبدو كحكم ذاتي واسع، أو نموذج فيدرالي، وتصر على الإداري، بحقوق شعوب مناطق الإدارة الذاتية، وهو ما يثير مخاوف واسعة من العودة إلى السياسات القديمة، القائمة على التهميش والإقصاء وإنكار الخصوصيات القومية والثقافية،

وفي المقابل، أكدت الإدارة الذاتية مراراً، أن مشروعها لا يهدف إلى التقسيم أو الانفصال، بل يسعى إلى بناء سوريا ديمقراطية تعددية، تقوم على العدالة والمشاركة الحقيقية في السلطة والثروة، وتضمن حقوق جميع المكونات، دون استثناء، وهي ترى أن الحل الوحيد المستدام، يكمن في دستور سوري جديد، يُكتب بإرادة السوريين، ويضمن اللامركزية، والحقوق الثقافية، والسياسية، للشعب الكردي، داخل الدولة السورية، ولا يرى الكرد المرسوم ١٣ كافياً، ما لم يوثق دستورياً، أي، يمكن تلخيص الخلاف بأن أي اتفاق نهائي يحتاج إلى تسوية معقدة تشمل الدستور، والجيش، والموارد، والعلاقات الدولية، وليس مجرد ترتيب عسكري محدود".

وأضاف: "الرغبة المحلية للتقارب موجودة، لكنها لا تكفي وحدها، فكل طرف يدرك أن الحسم الكامل صعب ومكلف، ولذلك يبقى "الحل التفاوضي المرحلي" احتمالًا قائمًا، وجود مجال للتقارب يتمثل بوجود مصلحة مشتركة للطرفين، لأنهما يشتركان في عدة أهداف، "منع عودة داعش، وتجنب حرب واسعة بين الجانبين، والحد من التدخلات الخارجية، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، ولو بتفسيرات مختلفة،

وزاد: "يمكن أن يتم التقارب عمليًا بالتدرج بدل الاتفاق الشامل، وعلى الأرجح لن يحدث اتفاق نهائي دفعة واحدة، بل عبر مراحل، مرحلة أمنية تشمل تنسيقاً عسكرياً ضد داعش، وانتشاراً مشتركاً في بعض المناطق الحدودية، ومرحلة إدارية تشمل إعادة بعض مؤسسات الدولة تدريجيًا، والإبقاء على إدارات محلية بصلاحيات معينة، وتقاسم إدارة الخدمات والتعليم والبلديات، ومرحلة سياسية ودستورية، ونقاش حول اللامركزية، وضمان تمثيل سياسي للشعوب المنطقة، وصيغة دستورية ليست انفصالًا، ولا تعيد المركزية المطلقة السابقة".

وأشار إلى أن: "أكثر الصيغ المطروحة واقعية، نموذج "اللامركزية"، التي تبقي سوريا موحدة، لكن المجالس المحلية تدير الشؤون اليومية، أما الحكومة المركزية فتدير الدفاع والخارجية والسيادة، هذا النموذج قد يكون أقرب نقطة وسط بين الطرفين، لأن السيناريو الأقرب واقعيًا ليس "اندماجًا كاملًا سريعًا"، ولا "انفصالًا"، بل تفاهماً أمنياً وسياسياً تدريجياً، مع بقاء سوريا موحدة، ومنح إدارة محلية أوسع لمناطق روج آفا، ودمج عسكري مرحلي في ظل التوازنات الدولية والإقليمية".

مركزية الدولة، كذلك الموارد والتي قد تم التفاهم عليها بشكل واسع، لكن "فسد" تطالب بضمانات لتوزيع العائدات، والتنمية المحلية بشكل عادل، ضف إلى ذلك الملف الأمني حيث أن دمشق تريد استعادة السيطرة على المعابر، والحدود، والسجون، والمطارات، وهناك تفاهمات حول هذه القضايا".

وتابع: "إلى جانب كل ذلك تبرز القضية الكردية، كإحدى أهم الملفات العالقة، فهنالك خلاف حول الاعتراف بالهوية، والحقوق الثقافية، والسياسية، للشعب الكردي، داخل الدولة السورية، ولا يرى الكرد المرسوم ١٣ كافياً، ما لم يوثق دستورياً، أي، يمكن تلخيص الخلاف بأن أي اتفاق نهائي يحتاج إلى تسوية معقدة تشمل الدستور، والجيش، والموارد، والعلاقات الدولية، وليس مجرد ترتيب عسكري محدود".

أضاف: "الرغبة المحلية للتقارب موجودة، لكنها لا تكفي وحدها، فكل طرف يدرك أن الحسم الكامل صعب ومكلف، ولذلك يبقى "الحل التفاوضي المرحلي" احتمالًا قائمًا، وجود مجال للتقارب يتمثل بوجود مصلحة مشتركة للطرفين، لأنهما يشتركان في عدة أهداف، "منع عودة داعش، وتجنب حرب واسعة بين الجانبين، والحد من التدخلات الخارجية، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، ولو بتفسيرات مختلفة،

وزاد: "يمكن أن يتم التقارب عمليًا بالتدرج بدل الاتفاق الشامل، وعلى الأرجح لن يحدث اتفاق نهائي دفعة واحدة، بل عبر مراحل، مرحلة أمنية تشمل تنسيقاً عسكرياً ضد داعش، وانتشاراً مشتركاً في بعض المناطق الحدودية، ومرحلة إدارية تشمل إعادة بعض مؤسسات الدولة تدريجيًا، والإبقاء على إدارات محلية بصلاحيات معينة، وتقاسم إدارة الخدمات والتعليم والبلديات، ومرحلة سياسية ودستورية، ونقاش حول اللامركزية، وضمان تمثيل سياسي للشعوب المنطقة، وصيغة دستورية ليست انفصالًا، ولا تعيد المركزية المطلقة السابقة".

حلول وسطية وضمانات دولية

ولفت: "يمكن الوصول إلى حلول وسط، لكن بشرط أن تكون مرحلية، مكتوبة، وبضمانة دولية، اتفاق آذار ٢٠٢٥، نصّ على دمج المؤسسات المدنية والعسكرية في الدولة السورية، لكنه ترك التفاصيل الحساسة مفتوحة، وهذا ما جعل التنفيذ يتعثر، كما أن اتفاقية كانون الثاني ٢٠٢٦، ركزت على وقف إطلاق النار، والانسحاب من خطوط التماس، ودخول مؤسسات الدولة، وضمان الحقوق المدنية والتعليمية للكرد، وما زال الطريق طويلاً، لذلك، الحلول الوسط الممكنة تتمثل في، دمج عسكري تدريجي، وأمن داخلي محلي تحت مظلة وزارة الداخلية، بحيث تبقى قوى الأمن الداخلي، "الأسايش"، مسؤولة عن حماية مناطق تواجدها، لحين دمجها في وزارة الداخلية بشكل رسمي".

وأضاف: "اللامركزية الإدارية، تتضمن الاعتراف بمجالس محلية منتخبة تدير التعليم، والبلديات، والصحة، والخدمات، مع بقاء الدفاع والخارجية والحدود والسيادة بيد دمشق، ما يمنح "فسد" والإدارة الذاتية، ضمانة محلية، ولا يظهر كأنه تقسيم للدولة، كما يجب توزيع عادل للموارد، بحيث تعود حقول النفط والغاز والمعابر رسميًا إلى الدولة، لكن يُنص على تخصيص نسبة واضحة من العائدات لإعادة الإعمار، والبنى التحتية لمناطق الإدارة الذاتية، وهذا مهم، لأن الخلاف على الموارد من أخطر أسباب انهيار أي اتفاق، والأهم من كل ذلك وجود ضمانات لحقوق الكرد الكاملة، وينبغي تثبيت حق التعليم باللغة الكردية، والاعتراف بالهوية الثقافية، في الدستور القادم، كما يجب تمثيل الكرد، والعرب، والسريان، والآشوريين في مؤسسات الدولة الجديدة، وهذا يمكن تحويله إلى نص قانوني ودستوري مثبت".

وبين: "نموذج الادارة الذاتية والمرجعية في الجزيرة، سمح بالوصول الى اتفاق، أما في الساحل والسويداء الوضع مختلف، والسويداء هي الأقرب لتطبيق نموذج مشابه، لكن بصيغة مختلفة، لأن فيها مجتمعاً محلياً متماسكاً، ومرجعيات دينية واجتماعية، ومجموعات محلية مسلحة، لذلك يمكن تصور حل وسط يقوم على، إدارة محلية موسعة وشرطة محلية من أبناء المحافظة، مع عودة مؤسسات الدولة المدنية، ومنع دخول قوات عسكرية بعداتها الثقيلة إلا بتوافق".

واستكمل: "أما الساحل فالوضع أصعب من السويداء، في تطبيق نموذج الجزيرة، لعدم وجود إدارة موحدة، أو قوة واحدة تمثل المجتمع المحلي، كما هو الحال مع "فسد" المشكلة في الساحل أقرب إلى أمن طائفي، خوف من الانتقام، وبقايا النظام السابق، شهدت المنطقة اضطرابات واشتباكات في ٢٠٢٥، منها هجمات وكمائن ضد قوات الأمن في جبلة، ومناطق الساحل، وارتكبت انتهاكات كبيرة بحق الأهالي هناك، لذلك لا يكون الحل هناك حكمًا ذاتيًا أو نموذجًا خاصًا، بل، ضمانات أمنية ومصالحة وعدالة انتقالية ولا مركزية إدارية محدودة".

وفي ختام حديثه بين رئيس المكتب الاستشاري في مجلس سوريا الديمقراطية، رياض درار؛ "يمكن تعميم مبدأ الحسكة، الذي يتكون من عودة الدولة تدريجيًا، مع ضمانات محلية، وأمن محلي مرحلي، ولا مركزية إدارية، لكن التطبيق يختلف، ففي الحسكة، دمج قوات سوريا الديمقراطية، ومؤسسات الإدارة الذاتية، أما في السويداء، تسوية مع المجموعات المسلحة، والمرجعيات الدينية المحلية، وفي الساحل، ضمانات أمنية ومصالحة وعدالة انتقالية، من هذا المنطلق، فإن الرؤية الأوسع لسوريا، قد تكون، دولة واحدة، جيش واحد، لكن بإدارة محلية أوسع، وضمانات لحقوق الشعوب والمكونات، لا عودة للمركزية الأمنية القديمة ولا ذهاب نحو التقسيم".

نرجس محمدي... حين يصبح السجن وجها آخر للموت البطيء

حذامي محجوب

في إيران لا يحتاج النظام دائماً إلى حبل مشنقة كي يقتل معارضيه. أحيانا تكفي زنزانة ضيقة وجسد منهك. وعلاج يُؤجل عمداً حتى يتحول الزمن نفسه إلى أداة تعذيب. هكذا تبدو اليوم مأساة الناشطة الإيرانية نرجس محمدي الحائزة على جائزة نوبل للسلام. والتي لم تعد قصتها مجرد قضية سجينة رأي تواجه سلطة قمعية. بل معركة حقيقية بين الحياة والموت.

إيران التي اعتادت مواجهة معارضيها بالسجون والمحاكمات والتهم الجاهزة. تجد نفسها اليوم أمام صورة يصعب تبريرها حتى أمام أكثر المدافعين عنها. امرأة استنزفها الاعتقال وأنهك المرض جسدها. تتعالى التحذيرات من أن استمرار حرمانها من رعاية طبية مستقلة قد يدفعها نحو النهاية. هنا لا يعود الأمر خلافاً سياسياً أو مواجهة أيديولوجية بل يتحول إلى سؤال أخلاقي وإنساني عار. كيف يمكن لدولة أن تستخدم المرض كسلاح والعلاج كوسيلة عقاب؟.

منذ سنوات اختارت نرجس محمدي أن تواجه النظام الإيراني بالكلمة والموقف. دافعت عن النساء عارضت عقوبة الإعدام وانتقدت القيود التي تُفرض باسم الدين والسياسة. دفعت ثمن ذلك اعتقالات متكررة وأحكاماً قاسية. لكن السلطة لم تكتف بسلبها حريتها. بل بدت وكأنها تسعى إلى إنهاكها جسدياً ونفسياً حتى آخر رمق. فالسجن في إيران لا يُستخدم فقط لعزل المعارضين. بل لتحويلهم إلى رسائل ترهيب موجهة لكل من يفكر في رفع صوته المفارقة المؤلمة أن امرأة كرمها العالم بجائزة نوبل للسلام. تجد نفسها عاجزة حتى عن الوصول إلى حق أساسي للعلاج.

الجائزة التي كان يُفترض أن تمنحها حماية معنوية ودولية. لم توقف آلة القمع بل ربما زادت من إصرار السلطة على كسر رمزيتها. فبعض الأنظمة لا تخشى المعارضة التقليدية بقدر ما تخشى الرموز التي تتحول إلى ضمير عالمي حي. غير أن الجانب الأكثر قسوة في هذه الحكاية لا يتعلق فقط بالسجن أو المرض بل بذلك الألم الإنساني الصامت. أم حُرمت من رؤية أبنائها لأكثر من عشر سنوات. وطفلان يراقبان من المنفى كيف يتحول جسد والدتهما تدريجياً إلى ضحية خلف القضبان. عند تلك اللحظة. تسقط كل الشعارات السياسية. ويبقى السؤال الأكثر ألماً. إلى أي مدى يمكن أن تذهب سلطة تخاف من صوت امرأة؟ قضية نرجس محمدي لم تعد تخص إيران وحدها. بل أصبحت اختباراً أخلاقياً أمام العالم بأسره. فعندما يتحول العلاج إلى امتياز سياسي. والرعاية الصحية إلى أداة ضغط. يصبح السجن شكلاً آخر من أشكال الإعدام البطيء. والتاريخ مليء بمعارضين لم يغادروا الزنازين أحياء. لأن العالم اكتفى بالتنديد بعد أن أصبح الأوان متأخراً. لهذا تبدو التحذيرات الحالية أكثر خطورة من أي وقت مضى.

كل يوم يمر قد يقرب هذه الناشطة من مصير مأساوي جديد يضاف إلى سجل طويل من القمع السياسي. وإذا كانت الأنظمة تستطيع إسكات الأصوات لبعض الوقت. فإنها لا تستطيع إخفاء الحقيقة إلى الأبد. الخوف من امرأة مريضة خلف القضبان لا يكشف قوة السلطة. بل يكشف هشاشتها العميقة. نرجس محمدي لا تطلب امتيازاً سياسياً. ولا تبحث عن بطولة جديدة كل ما تطلبه اليوم حق بسيط يفترض أن يكون مضموناً لكل إنسان. أن تُعالج وأن تبقى على قيد الحياة.

السودان... بعد ثلاث سنوات من الحرب

د.جبريل العبيدي

بعد ثلاث سنوات حرباً وقتلاً ونزوحاً في السودان وتهجيراً خارجه. لا تزال أعمال العنف مستعرة في أجزاءٍ كبيرة من دارفور ومنطقة كردفان وولاية النيل الأزرق. ولا يوجد أمل قريب في توقف الحرب. بل على العكس. يشهد السودان حملةً كبيرةً من التجنيد القسري. والاعتقالات التعسفية. والمجازر. والعنف الجنسي. والاستغلال. وسوء المعاملة. في مناطق الصراع. حيث التهم متبادلة بين طرفَي النزاع. وإن كانت في غالبيتها من نصيب «قوات الدعم السريع» ومناطق سيطرتها.

إن مصلحة السودان وشعبه تُحتم على القادة السودانيين معرفة أن المغالبة لن تحقق أي استقرار تنشده القوى السياسية أو الشعب. وأنها ستنتهي بإقصاء الطرف المغلوب ومنعه من المشاركة السياسية.

من الطبيعي أن يسيطر الجيش السوداني على كامل تراب بلاده. لكن

من الضروري أيضاً أن يمثّل الدولة بجميع مكوناتها. وهذه المسألة يُمكن أن تُعالج بضمّ كلٍّ من يرغب في ترك «قوات الدعم السريع» طواعيّةً. إلى قوات الجيش السوداني. وإعادة هيكلته بعقيدة وطنية لا تُقصي أي مكون سوداني. شريطة الانضمام الفردي: حتى لا تتكون داخل الجيش كتائب ظاهرها الجيش وباطنها الولاء لقادتها أو قبائلها أو مناطقها.

فاتورة الحرب الباهظة في السودان بدأت في (نيسان) ٢٠٢٣. وأسفرت عن مقتل الآلاف وتشريد الملايين. مع وجود ملايين آخرين في حاجةٍ إلى المساعدات الإنسانية؛ مما يعني الضرورة القصوى لإيقاف عجلة الحرب التي طحنت السودانيين جميعهم من دون استثناء. وانزلق فيها ما تبقّى من السودان بعد انفصال الجنوب. حتى وصل سعر رغيف الخبز إلى ١٠ أضعاف ثمنه؛ بسبب ندرة الطحين والسيولة النقدية. ناهيك بانتشار النهب. والقتل. والاغتصاب. والخوف... وأخيراً العطش في بلاد يجري فيها فرعان من النيل؛ الأبيض والأزرق.

الحرب الضروس في السودان شردت معظم الأطفال. ووفقاً لتقرير من الأمم المتحدة: فقد «وصل أكثر من ٥٨ ألف طفل بمفردهم إلى الدول المجاورة. بعد أن انفصلوا عن عائلاتهم خلال رحلة الفرار من البلاد». بل إن التقرير يتضمن أرقاماً مفزعة: منها أن «أكثر من ٢١ مليون سوداني يواجهون حالياً انعداماً حاداً في الأمن الغذائي؛ من بينهم ٦.٣ مليون في أشد الظروف قسوة» وهي أرقام مُفزعة تدفع نحو التعجيل بإيقاف الحرب. لإيقاف الحرب يتوجب على الأطراف السودانية الجلوس للتفاوض؛ لأنه السبيل الوحيد والحقيقة القابلة لإنتاج حل واقعي للأزمة السودانية. بدلاً من المطالبة بفناء أحد الطرفين.

إعادة استيعاب أفراد «قوات الدعم السريع» ضمن الجيش السوداني ستكون إحدى طرق معالجة فوضى السلاح والتمرد على الدولة. ولكن هذا لا يتحقق بمنطق فناء أحد الطرفين للبقاء؛ بل بالقبول بالجلوس للتفاوض والحوار. على السودانيين اختيار سلام الشجعان... ولهذا: فالعودة إلى الحل السلمي والتفاوضي ضرورية لطيّ ملف الحرب.

الوضع الإنساني في السودان المنكوب لا يتحمل مزيداً من إضاعة الوقت؛ لأنه يتدهور سريعاً. حيث تواجه البلاد أزمات إنسانية خطيرة في الغذاء وإيواء النازحين والمشردين. كما إن الحرب لها تداعيات على دول جوار السودان؛ ما يستدعي ردود فعل إقليمية ودولية لوضع حدّاً لهذه الحرب. فالسودان لن يُحكم بـ«المغالبة»؛ بل بـ«المشاركة».

السودان اليوم يعاني مخاطراً كبيرةً تهدد كيانه المستقل المتماسك؛ ومنها التفكك والتفتت في ظل وجود أرضية خصبة لهما. ومن هذه الأرضية العرقياتُ المتعددة وغير المتجانسة. التي تهدد تماسك ما تبقّى من السودان وتقسّم المقسَّم... وقد ينادي البعض بعودة مملكة دارفور. حيث الذهب والنفط. والفقر للشمال.

ولهذا؛ يبقى الحل في الجلوس للتفاوض من دون مغالبة. والتفكيك الطوعي لـ«قوات الدعم السريع» ودمجها فرادى في قوات الجيش السوداني. وجبر الضرر. وإعادة إعمار ما خربته الحرب.

مزارعون يصفون تسعيرة القمح بالمجحفة وتحذيرات من تراجع الزراعة

الدرباسية / نيرودا كرد ـ عبّر مزارعون وفلاحون من مدينة الدرباسية عن رفضهم لتسعيرة القمح التي أصدرتها وزارة الاقتصاد والصناعة في الحكومة السوريّة المؤقتة. وطالبوا المزارعين بضرورة تعديل هذه التسعيرة. بحيث تصبح مُغطية لتكاليف الإنتاج وتتيح للمزارع هامش ربح معقول.

في مشهدٍ يعكس اتساع الهوّة بين السياسات الاقتصادية المفروضة من دمشق ومعاناة الأهالي. تتصاعد موجة الغضب في أوساط المزارعين عقب إعلان الحكومة المؤقتة في دمشق تسعيرة شراء القمح للموسم الحالي عند ٤٦ ألف ليرة سوريّة جديدة للطن الواحد. أي ما يعادل ٣٣ سنتاً أمريكياً للكيلو غرام الواحد. وهي تسعيرة وصفها المزارعون بـ«المجحفة» وغير القادرة على تغطية تكاليف الإنتاج المتزايدة التي أثقلت كاهلهم خلال الأشهر الماضية.

ويؤكد مزارعون إن زراعة القمح هذا العام جاءت في ظل ظروف قاسية. بدءاً من ارتفاع أسعار البذار والأسمدة والمحروقات. مروراً بأزمات الري والجفاف. وصولاً إلى تكاليف الحصاد والنقل. الأمر الذي جعل من التسعيرة المعلنة صدمةً جديدة تهدد لقمة عيش آلاف العائلات التي تعتمد على الزراعة كمصدرٍ أساسي للحياة والصمود. ويرى كثيرون أن تحديد المزارعين إلى العزوف عن زراعة القمح في المواسم المقبلة. ما يهدد الأمن الغذائي ويعمّق الأزمة الاقتصادية في البلاد.

كما شدد مزارعون ومتابعون للشأن الزراعي على أن دعم المزارعين لا يكون عبر الخطابات والوعود. بل من خلال سياسات عادلة تضمن سعراً منصفاً للمحاصيل الاستراتيجية. وتحمي المنتج المحلي من الخسائر والاستغلال. خاصةً في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها السوريون عموماً. وأهالي المناطق الزراعية على وجه الخصوص.

العزوف عن الزراعة

وفي الوقت الذي كانت فيه التوقعات تتجه نحو رفع سعر شراء القمح بما ينسجم مع الانهيار المستمر في قيمة العملة وارتفاع تكاليف المعيشة. جاءت التسعيرة الأخيرة لتفتح الباب أمام موجةً واسعة من الانتقادات والاحتجاجات الشعبية. وسط تحذيرات من أن استمرار هذه السياسات سيدفع العديد من المزارعين إلى العزوف عن زراعة القمح في المواسم المقبلة. ما يهدد الأمن الغذائي ويعمّق الأزمة الاقتصادية في البلاد.

تسعيرة مُجحفة بحق المزارع

وحول هذا الموضوع. التقت صحيفتنا «روناهي» المزارع «نصر الدين أوسكان» من أهالي مدينة الدرباسية. حيث قال: «إن الفلاح هذا العام «خسر قبل أن يبدأ الحصاد». موضحاً إن تكاليف زراعة الدونم الواحد تضاعفت عدة مرات مقارنةً بالأعوام الماضية. حيث إن سعر المازوت وحده استنزفنا. والأسمدة أسعارها مرتفعة جداً. وحتى أجور العمال والحصادات أصبحت عبئاً كبيراً. بعد كل هذا التعب يريدون شراء القمح بسعرٍ لا يغطي المصاريف».

وأضاف: «إن العديد من المزارعين اضطروا للاستدانة من أجل تأمين مستلزمات الزراعة. على أمل أن يكون الموسم فرصةً لتعويض جزء من خسائر السنوات السابقة. لكن: التسعيرة الأخيرة أعادت الإحباط إلى نفوس الفلاح. حيث إن التسعيرة المعلنة لا تأخذ بعين الاعتبار الانهيار المستمر في قيمة الليرة وارتفاع تكاليف المعيشة. كما أن الفلاح بات الحلقة الأضعف في المعادلة الاقتصادية. رغم الدور الكبير الذي يؤديه في تأمين الغذاء للسكان».

واختتم المزارع «نصر الدين أوسكان» حديثه بالقول: «هذه التسعيرة ظالمة ولا

نصر الدين أوسكان

ناهد مجدل

تراعي الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفلاحون. خاصةً مع الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات والأسمدة والبذار وأجور النقل والحصاد».

التكاليف بالدولار والشراء بالليرة

بدوره. نوه المزارع «ناهد مجدل» إلى: «في الوقت الذي يتحكم سعر الدولار بكل ركن من أركان الزراعة. من الفلاحة حتى البذار مروراً بالسقاية والحصاد وصولاً إلى النقل. تُصدر الحكومة المؤقتة في دمشق قرارها بتسعير شراء القمح بالليرة السوريّة. في ظلّ تدهور متسارع لقيم الليرة السوريّة. ليأتي هذا القرار كضربةٍ موجعة للزراعة وخسارة للمزارع والمواطن على حدٍ سواء».

وتابع: «إن استمرار تجاهل مطالب المزارعين سيؤدي إلى تراجع المساحات المزروعة في المواسم المقبلة. لذلك يجب إعادة النظر في السعر المعلن. بحيث لا يقل عن ٥٠ سنتاً أمريكي لتغطية تكاليف الإنتاج. وأيضاً وضع سياسات حقيقية لدعم القطاع الزراعي. تبدأ بتأمين مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة. وتمرّ بتقديم الدعم للفلاحين. وصولاً إلى تحديد أسعار شراء عادلة تتناسب مع حجم الجهد والتكاليف».

اختتم المزارع «ناهد مجدل» حديثه بالقول: «السياسات الحالية تؤدي إلى عزوف أعداد كبيرة من الأهالي عن زراعة القمح مستقبلاً. الأمر الذي سينعكس سلباً على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في سوريا. في وقتٍ تزداد فيه الحاجة إلى دعم الإنتاج المحلي وتعزيز صمود المزارعين في أراضيهم».

الأسواق السوريّة قبل عيد الأضحى.. الغلاء يخنق الفرحة ويعمّق الركود

مركز الأخبار- مع اقتراب عيد الأضحى المبارك. تعيش الأسواق السورية حالة من الركود الحاد. بعدما خيّبت مواسم الأعياد من فرصة للشراء والفرح إلى عبءٍ اقتصادي ثقيل على معظم العائلات.

فالمحال التجارية في دمشق وغيرها من المدن بدت أقل ازدحاماً مقارنةً بالأعوام السابقة. يعود إلى الفجوة الواسعة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية. ففي الوقت الذي يثبّت فيه مصرف سوريا المركزي الدولار عند نحو ١١ ألف ليرة. تجاوز سعره في السوق السوداء ١٣ ألف ليرة. بفارق يزيد على ٢٠ بالمئة. وتنعكس هذه الفجوةُ بشكلٍ مباشر على الأسواق. إذ تُسعّر غالبية السِّلع وفق سعر السوق الموازية. بينما تبقى الرواتب والأجور محسوبة على السعر الرسمي. ما يؤدي إلى تآكل سريع في القدرة الشرائية للمواطنين.

العيد تحوّل إلى موسم للقلق

كثير من السوريين عبّروا عن عجزهم عن تأمين احتياجات العيد الأساسية. وتقول مواطنة من دمشق إن شراء ملابس لطفلين فقط قد يحتاج إلى أكثر من مليون ليرة سورية. مضيفةً إن العيد لم يعد مناسبة للفرح بل «موسماً للحسابات والقلق».

كما يؤكد موظفون حكوميون إن رواتبهم الشهرية لم تعد تكفي حتى لشراء قطعة لباس واحدة أو حذاء. الأمر الذي يدفع آلاف العائلات إلى تأجيل الشراء أو الاستغناء عن بعض الاحتياجات الأساسية. للأطفال بعد أن كانت العائلات تؤمّن كامل مستلزمات العيد في مواسم سابقة.

فجوة سعر الصرف تُفاقم الأزمة

يرى اقتصاديون أن أحد أبرز أسباب الركود يعود إلى الفجوة الواسعة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية. ففي الوقت الذي يثبّت فيه مصرف سوريا المركزي الدولار عند نحو ١١ ألف ليرة. تجاوز سعره في السوق السوداء ١٣ ألف ليرة. بفارق يزيد على ٢٠ بالمئة. وتنعكس هذه الفجوةُ بشكلٍ مباشر على الأسواق. إذ تُسعّر غالبية السِّلع وفق سعر السوق الموازية. بينما تبقى الرواتب والأجور محسوبة على السعر الرسمي. ما يؤدي إلى تآكل سريع في القدرة الشرائية للمواطنين.

أسعار الملابس والأحذية خارج القدرة الشرائية

شهدت أسواق الألبسة ارتفاعات كبيرة قبيل العيد. خاصةً في أسواق الشعلان والحميدية والحمرا بدمشق. حيث تراوحت أسعار الأحذية الولادية بين ٤٠٠ و٦٠٠ ألف ليرة سورية. بينما وصل سعر البنطال أو القميص للأطفال إلى نحو ٣٠٠ و٤٠٠ ألف ليرة للقطعة الواحدة. أما الملابس النسائية. فقد سجلت بدورها قفزاتٍ واضحة. إذ بلغ سعر القميص النسائي بين ٢٥٠ و٣٥٠ ألف ليرة. والبنطال الجينز حتى ٢٥٠ ألف ليرة. فيما تراوحت أسعار الأحذية النسائية بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف ليرة. هذا الواقع دفع العديد من الأسر إلى تقليص مشتريات العيد إلى الحد الأدنى. أو الاكتفاء بشراء قطعة واحدة

ارتفاع التكاليف يضغط على السوق

امتدت موجة غلاء الأسعار لتشمل الأغذية والحلويات

لم يقتصر ارتفاع الأسعار على الألبسة فقط. بل امتد إلى المواد الغذائية والحلويات المرتبطة بموسم العيد. فقد ارتفعت أسعار السكر والبقوليات والسميد والمكسرات بشكلٍ ملحوظ. فيما تجاوز سعر كيلو لحم الخاروف ٣٠٠ ألف ليرة سورية في بعض المناطق. كما سجلت أسعار مستلزمات الحلويات ارتفاعات إضافية. حيث وصل سعر كيلو الجوز وجوز الهند إلى نحو ٩٠ ألف ليرة. بينما ارتفعت أسعار العجوة والسميد والمواد الأساسية الأخرى. وبات اللحوم والفواكه خارج متناول شريحة واسعة من السوريين. في وقتٍ تعاني فيه آلاف الأسر من صعوبة تأمين الغذاء اليومي.

من جهتهم. يشير تجّار وأصحاب معامل إلى إن ارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة والمحروقات أسهم في رفع أسعار المنتجات الحلبية بشكلٍ كبير. خاصةً مع استمرار ارتفاع أسعار الكهرباء والمواد الأولية. وأوضح صناعيون إن المنتجات الحلبية باتت تواجه منافسة غير متكافئة مع البضائع المستوردة منخفضة السعر. والتي تدخل الأسواق على شكل «ستوكات» أو بضائع متبقية. ما يزيد من الضغوط على الصناعة السورية. كما حذرت غرفة صناعة دمشق وريفها من استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج. مطالبةً بتخفيض الرسوم وتبسيط الإجراءات الإدارية ودعم القطاع الصناعي لتخفيف الأعباء عن المنتج المحلي.

مطالب بحلولٍ عاجلة وإصلاحاتٍ اقتصادية

يدعو خبراء اقتصاديون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من التدهور. تشمل ضبط السوق السوداء. ودعم السلع الأساسية. وتخفيض تكاليف الإنتاج. إلى جانب دعم القطاعات الصناعية والزراعية وتعزيز الصادرات لتوفير مصادر دخل حقيقية بالعملة الأجنبية. كما يشددون على أهمية التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص. وضرورة تبنّي سياسات اقتصادية ونقدية أكثر توازناً للحد من انهيار الليرة السورية ومنع تفاقم الأزمة المعيشية.

وارتفعت كلفة سلة الإنفاق الدّنيا في سوريا إلى ٢١ بالمئة خلال عام واحد وأكثر من ثلاثة أضعاف خلال عامين. بينما لا يغطي الحد الأدنى للأجور سوى ١٦ بالمئة من الكلفة الغذائية لتلك السلة تشير تقديرات اقتصادية إلى إن الحد الأدنى للأجور لم يعد يغطي سوى نسبةً ضئيلة من تكاليف المعيشة. في ظل ارتفاع مستمر في أسعار المواد الأساسية والخدمات. وتعيش شريحةً واسعةً من السوريين تحت ضغط معيشي متفاقم. مع اعتماد كثير من العائلات على الحوالات الخارجية أو الاستدانة لتغطية احتياجاتها الأساسية. بينما تزايد المخاوف من اتساع دائرة الفقر والتسرّب المدرسي وعمالة الأطفال والهجرة.